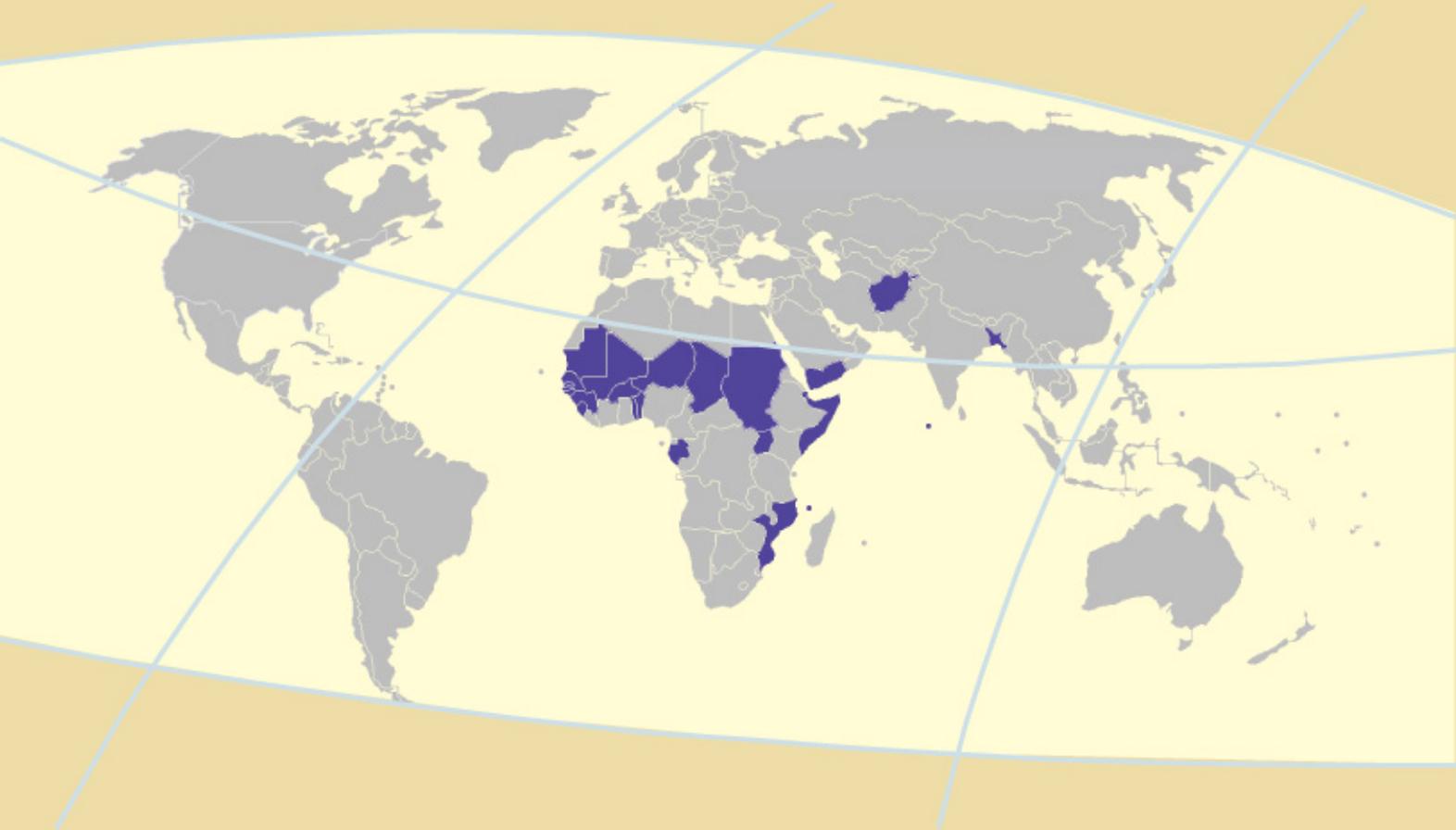


المشاكل الإقتصادية للبلدان الأقل نمواً والدول غير الساحلية  
الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٧م



منظمة المؤتمر الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب  
للدول الإسلامية

المشاكل الإقتصادية للبلدان الأقل نموا والبلدان الغير ساحلية  
الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007



مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

**Attar Sokak No. 4, 06700 GOP, Ankara, TURKEY**

Tel: (90-312) 468 6172 (4 lines) Fax: (90-312) 468 5726

E-mail: [ocankara@sesric.org](mailto:ocankara@sesric.org) Web: [www.sesric.org](http://www.sesric.org)

## المحتويات

1	المقدمة
2	البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: أحدث الاتجاهات الاقتصادية
2	1-2. نظرة عامة
2	2-2. هيكل الاقتصاد
4	3-2. الإنتاج والنمو
8	4-2. التضخم
10	5-2. الصادرات والواردات
12	6-2. وضع الميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطي من العملات الأجنبية
13	3. اتجاهات تدفقات التمويل الخارجي
18	4. الدين الخارجي
25	5. التنمية البشرية ومحو الفقر
29	6. الخلاصة والتوصيات
36	المراجع النوافذ
9	النافذة رقم 1. إرتفاع أسعار الغذاء: نعمة للمزارعين وعبء على فقراء البلدان الأقل نموا
24	النافذة رقم 2. الديون الخارجية والبلدان الأقل نموا
28	النافذة رقم 3. دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف الفقر في البلدان الأقل نموا
	الجدول
3	الجدول رقم 1. هيكل الإنتاج. القيمة المضافة ك.٪ من الناتج المحلي الإجمالي
4	الجدول رقم 2-أ. الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد (الأسعار الجارية)
5	الجدول رقم 2-ب. المجموع التراكمي للسكان والناتج المحلي الإجمالي للدول الأقل نموا الأعضاء
6	الجدول رقم 3. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد والسكان
8	الجدول رقم 4. متوسط معدلات التضخم (التغير السنوي ك.٪ في أسعار المستهلك)
10	الجدول رقم 5. الصادرات السلعية
12	الجدول رقم 6. الواردات السلعية
13	الجدول رقم 7. الميزان التجاري، ميزان الحساب الجاري وإحتياطي النقد الأجنبي
14	الجدول رقم 8. فجوة المصادر (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
15	الجدول رقم 9. إجمالي التدفق المالي (مليار دولار أمريكي صافي)
16	الجدول رقم 10. المساعدات الإنمائية الرسمية
17	الجدول رقم 11. صافي إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر
19	الجدول رقم 12. إجمالي الدين الخارجي وإجمالي خدمات الدين

19.....	الجدول رقم 13 . تكوين إجمالي رصيد الدين الخارجي (% من إجمالي رصيد الدين)
21.....	الجدول رقم 14 . معدلات المديونية (%).
22.....	الجدول رقم 15 . معدلات عبء تسديد الديون (%).

## الأشكال

7.....	الشكل رقم 1 . زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي عن نمو عدد السكان 2006م (%).
7.....	الشكل رقم 2 . نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%).
8.....	الشكل رقم 3 . متوسط معدلات التضخم (%).
11.....	الشكل رقم 4 . نمو الصادرات والواردات (%).
14.....	الشكل رقم 5 . إجمالي المدخرات المحلية وتشكيل رأس المال الإجمالي كـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي
17.....	الشكل رقم 6 . المساعدات الإنمائية الرسمية للفرد وكـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي
18.....	الشكل رقم 7 . الإستثمار الأجنبي المباشر كـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي
20.....	الشكل رقم 8 . تكوين الدين الخارجي في 2005م (% من الإجمالي)
22.....	الشكل رقم 9 . معدلات المديونية
23.....	الشكل رقم 10 . نسب أعباء تسديد الدين
25.....	الشكل رقم 11 . ترتيب مؤشر التنمية البشرية للبلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة (2005م)
27.....	الشكل رقم 12 . ترتيب مؤشر الفقر للبلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة (2005م)

## الجداول الإحصائية الملحقة

37.....	الجدول أ-1 . التوزيع الإقليمي لكافة البلدان الأقل نموا
38.....	الجدول أ-2 . إجمالي السكان (مليون)
39.....	الجدول أ-3 . الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية (مليار دولار)
40.....	الجدول أ-4 . الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الجارية بالدولار)
41.....	الجدول أ-5 . هيكل الإنتاج (كـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط 2000-2005م)
42.....	الجدول أ-6 . معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)
43.....	الجدول أ-7 . متوسط المعدلات السنوية للتضخم (نسبة التغير المئوي لمتوسط مؤشر اسعار المستهلك)
44.....	الجدول أ-8 . إجمالي الصادرات السلعية (فوب، مليون دولار)
45.....	الجدول أ-9 . إجمالي الواردات السلعية (سيف، مليون دولار)
46.....	الجدول أ-10 . ميزان الحساب الجاري (مليون دولار)
47.....	الجدول أ-11 . إجمالي الاحتياطي بإستثناء الذهب (مليون دولار)
48.....	الجدول أ-12 . إجمالي تكوين رأس المال (كـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
49.....	الجدول أ-13 . إجمالي المدخرات المحلية (كـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي)
50.....	الجدول أ-14 . إجمالي التدفقات المالية (الصافي، مليون دولار)
51.....	الجدول أ-15 . المساعدات الإنمائية الرسمية (الصافي، مليون دولار)
52.....	الجدول أ-16 . صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي (مليون دولار)

.....53.....	الجدول أ-17. إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)
.....54.....	الجدول أ-18. إجمالي خدمة الدين (مليون دولار)
.....55.....	الجدول أ-19. الديون طويلة الأجل (مليون دولار)
.....56.....	الجدول أ-20. الديون قصيرة الأجل (مليون دولار)
.....57.....	الجدول أ-21. قروض صندوق النقد الدولي (مليون دولار)
.....58.....	الجدول أ-22. الديون الحكومية والمضمونة حكومياً (مليون دولار)
.....59.....	الجدول أ-23. نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي (%).
.....60.....	الجدول أ-24. نسبة الدين إلى الصادرات (%).
.....61.....	الجدول أ-25. خدمات الدين إلى صادرات السلع والخدمات (%).
.....62.....	الجدول أ-26. فوائد الدين إلى صادرات السلع والخدمات (%).
.....63.....	الجدول أ-27. مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، 2005م
.....64.....	الجدول أ-28. مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفقير البشري 2005م

## المشاكل الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2007م

### 1. المقدمة

تتألف مجموعة "البلدان الأقل نمواً" من البلدان التي تصنفها منظمة الأمم المتحدة رسمياً ضمن هذه الفئة من البلدان على أساس انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي للفرد، وضعف مواردها البشرية، وحساسية اقتصاداتها للتأثيرات الخارجية. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1971م أول قائمة بالبلدان الأقل نمواً ضمت في ذلك الوقت 24 بلداً. وفي الأعوام التالية، ارتفع عدد تلك البلدان بصورة مستمرة ليصل إلى 48 بلداً في عام 1994م. وكان من المأمول بطبيعة الحال أن تُتَوَجَّح جهودُ التنمية بخروج بلدان هذه المجموعة، الواحد تلو الآخر، من القائمة مع إرتفاع مستوياتها التنموية. إلا أنه ومنذ عام 1971م، لم ينجح سوى بلد واحد فقط (بوتسوانا في عام 1994م) في تحقيق ذلك الهدف. وبانضمام كل من السنغال في أوائل عام 2001م وتيمور الشرقية في عام 2003م، رسمياً إلى تلك المجموعة، فإن عددها وصل حالياً إلى 50 بلداً<sup>1</sup>.

بلغ العدد الإجمالي لسكان البلدان الخمسين الأقل نمواً في عام 2006م أكثر من 730 مليون نسمة (أي نسبة 11.4٪ من إجمالي سكان العالم)، وهم يمثلون الشريحة الأفقر والأضعف بين شرائح المجتمع الدولي. وتكمن خصوصية تلك المجموعة أساساً في ضعف مواردها الاقتصادية والمؤسسية والبشرية، فضلاً عما تواجهه من معوقات جيوفيزيائية. فالتوزيع الإقليمي لتلك البلدان يمثل بدوره عائقاً هاماً أمام نموها الاقتصادي وأدائها التنموي حيث تقع غالبيتها (34 بلداً) في القارة الأفريقية، وخصوصاً في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، و16 منها هي بلدان غير ساحلية و11 منها عبارة عن بلدان مكونة من جزر صغيرة المساحة. وقد تم مؤخراً تصنيف 34 بلداً منها ضمن مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، و28 بلداً ضمن مجموعة البلدان المصدرة للسلع غير النفطية، زراعية في معظمها (الجدول الملحق رقم أ-1).

وبمعطى هذه الحال، فإن الاحتياجات التنموية للبلدان الأقل نمواً تفوق قدراتها الاقتصادية ومواردها المحلية مما يجعل من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان تحدياً رئيسياً ليس بالنسبة لها فقط وإنما كذلك بالنسبة لشركائها التنمويين وللمجتمع الدولي ككل. وبالفعل، فإن تلك البلدان تلقى اهتماماً خاصاً ضمن الجهود التنموية التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة التي عكفت بصورة منتظمة، على مدار العقود الثلاثة الماضية، على رصد التطورات الحاصلة في تلك البلدان وعلى التأكيد على ضرورة منحها إمتيازات خاصة لا سيما في مجالات التمويل والتجارة والتعاون الفني. وقد أدت تلك الجهود إلى تزايد الوعي لدى المجتمع الدولي بالاحتياجات الخاصة والمحددة لتلك البلدان لمساعدتها على الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي والفقر.

وينتمي إثنان وعشرون بلداً من بين البلدان الخمسين الأقل نمواً في العالم حالياً إلى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما هو الحال بالنسبة لسائر البلدان الأقل نمواً، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان تمثل تحدياً كبيراً سواء بالنسبة لها أو لشركائها التنمويين أو للمجتمع الإسلامي ككل. وفي هذا السياق، يهدف هذا التقرير إلى رصد التطورات التي تشهدها اقتصادات تلك البلدان وتسليط الضوء على المشاكل التي تواجهها ومن ثم التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات محددة لصالحها وخصوصاً في مجالات التعاون المالي والتجاري والفني. ويحلل اتجاهات أهم المؤشرات الاقتصادية لدى تلك البلدان خلال الأعوام الخمسة الأخيرة التي تتوفر حولها البيانات، ويقارنها بمشيلاتها في كافة البلدان الأقل نمواً، وكافة البلدان الأعضاء في المنظمة، والبلدان النامية. وكما يسلط الضوء أيضاً على عدد من القضايا التنموية التي تهم تلك البلدان مثل التدفقات المالية الخارجية، والمعونات الإنمائية الرسمية، والدين الخارجي، والتنمية البشرية، ومحو الفقر.

<sup>1</sup> للاطلاع على معايير وحدود الانضمام إلى قائمة البلدان الأقل نمواً والخروج منها، انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2007م، ص iii.

## 2. البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: أحدث الاتجاهات الاقتصادية

### 1-2. نظرة عامة

صدرت أول قائمة بالبلدان الأقل نموا في عام 1971م وضمت في ذلك الوقت ثمانية بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي<sup>٢</sup>. إلا أن هذا العدد ارتفع بصورة مستمرة ليصل إلى 21 بلد في عام 1997م. وترجع تلك الزيادة إلى البلدان التي كانت مدرجة ضمن فئة البلدان الأقل نموا وانضمت إلى المنظمة (سته بلدان)<sup>٣</sup>، والبلدان التي كانت أعضاء في المنظمة وأدرجت ضمن فئة البلدان الأقل نموا (سبعة بلدان)<sup>٤</sup>. وبانضمام السنغال رسميا إلى فئة البلدان الأقل نموا في عام 2001م، أصبح عدد البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي 22 بلدا.

تشكل البلدان الإثنان والعشرون الأقل نموا الأعضاء في المنظمة جزءا هاما من كافة البلدان الأقل نموا من عدة زوايا حيث بلغ إجمالي سكانها 354.75 مليون نسمة في عام 2006م، أو نسبة 48.5٪ من مجموع سكان تلك البلدان، كما بلغ إجمالي إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي) نسبة 54.8٪ من إجمالي إنتاج المجموعة، وإجمالي صادراتها السلعية نسبة 39.1٪ بالأسعار الجارية للدولار<sup>٥</sup>. إلا أنه، وكما هو الحال بالنسبة لباقي البلدان الأقل نموا، تعاني اقتصادات معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ضعف هيكلها الاقتصادي ونقص قدراتها التنموية مما يعيق جهودها من أجل التحسين الفاعل لمستوى معيشة غالبية شعوبها.

كما يمكن اعتبار التوزيع الإقليمي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وما يرتبط به في الكثير من الأحيان من معوقات جيوفيزيائية، أحد العوامل المؤثرة في نموها الاقتصادي وأدائها التنموي. ذلك أن 18 بلدا من تلك البلدان يقع في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء و 4 بلدان في آسيا في حين أن 6 بلدان أخرى هي بلدان غير ساحلية وبلدتين جزيريين (الجدول الملحق رقم أ-1).

وتفتقر البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، وخصوصا منها تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء، إلى القدرة على تطوير اقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى المعيشة اللائق والمستدام لشعوبها إضافة إلى شدة تأثير اقتصاداتها بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية، علما بأن 14 بلدا منها لا يزال يُصنف ضمن البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية التي تعتمد في جهودها التنموية على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع، هي في معظمها سلع زراعية. وعلى العموم، يُصنف 17 بلدا من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الجدول الملحق رقم أ-17).

ومن هنا، وكما تشير إليه الأقسام التالية من هذا التقرير، تمثل البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الشريحة الأضعف والأفقر ضمن المجموعة الإسلامية. فبينما بلغ سكان البلدان العشرين الأقل نموا الأعضاء التي تتوفر البيانات حولها نسبة 25.8٪ من إجمالي سكان المجموعة الإسلامية في عام 2006م، إلا أنها لم تسهم سوى بنسبة 6.4٪ فقط من إجمالي إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي)، كما أن حصة صادراتها لم تتجاوز نسبة 3.1٪ من المجموع، فضلا عن أن متوسط ناتجها المحلي الإجمالي للفرد (515 دولارا) كان أقل من ثلث مستواه لدى المجموعة الإسلامية ككل (2079 دولارا).

### 2-2. هيكل الاقتصاد

يلقي هذا القسم من التقرير الضوء على الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث حصص أهم القطاعات الاقتصادية في إجمالي إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي). ويبين الجدول رقم 1 أدناه، وهو

<sup>2</sup> أفغانستان، تشاد، غينيا، مالي، النيجر، الصومال، السودان، اليمن.

<sup>3</sup> بنين، بوركينا فاسو، المالديف، موزمبيق، توغو، أوغندا.

<sup>4</sup> بنغلاديش، جزر القمر، جيبوتي، غامبيا، غينيا بيساو، موريتانيا، سيراليون.

<sup>5</sup> انظر الجداول أ-2 وأ-3 وأ-8 بالملحق على التوالي.

مستنتب من البيانات المعروضة في الجدول الملحق رقم (أ-5)، متوسط الحصص القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي لدى تلك البلدان كمجموعة. وقد تم حساب المتوسط لفترة السنوات الستة (2000م-2005م) لتفادي مشكلة نقص البيانات بالنسبة لبعض البلدان ومشكلة التقلبات الدورية السنوية بالنسبة للبعض الآخر.

الجدول رقم 1				
هيكل الإنتاج القيمة المضافة كـ % من الناتج المحلي الإجمالي، (متوسط 2000-2005)				
الخدمات	التحويلية منها	الصناعة	الزراعة	
46	12	26	28	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
42	10	28	30	كافة البلدان الأقل نموا
47	16	40	13	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
52	23	37	11	الدول النامية

المصدر: الجدول أ-5 بالملحق

وكما هو الحال بالنسبة لكافة البلدان الأقل نموا، تشير الأرقام المعروضة في الجدول رقم 1 إلى أن قطاع الخدمات، وهو يسهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي (46٪)، يلعب دورا رئيسيا في البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ويشكل مصدرا هاما من مصادر دخلها. وينطبق الأمر نفسه على مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية. وعلى المستوى الفردي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، يسهم هذا القطاع بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي لدى 15 بلدا. وتتراوح نسبة ذلك الإسهام ما بين 28٪ لدى غينيا بيساو و80٪ لدى جيبوتي (انظر الجدول الملحق رقم أ-5).

وتمثل الزراعة ثاني أهم نشاط اقتصادي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. وبينما يفوق متوسط حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة (28٪) بكثير مثيله لدى بلدان المنظمة ككل (13٪) والبلدان النامية (11٪)، إلا أنه يظل أدنى من مثيله لدى كافة البلدان الأقل نموا (30٪). ومع ذلك، يظل الاعتقاد سائدا بأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأهم لدى الكثير من البلدان الأقل نموا الأعضاء وأنها تلعب دورا رئيسيا في أدائها الاقتصادي. أما على المستوى الفردي، فتسهم الزراعة بنسبة تزيد على 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدى 14 بلدا من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، وتهيمن بشكل واضح على النشاط الاقتصادي لدى سبعة بلدان أخرى (الجدول الملحق رقم أ-5). وعلى الرغم من تلك الأهمية، فإن الإنتاج الزراعي لدى الكثير من تلك البلدان يظل متخلفا إلى حد بعيد سواء على صعيد تلبية احتياجات السوق المحلية أو على الصعيد التصديري.

ومن ناحية أخرى، تمثل الصناعة النشاط الاقتصادي الرئيسي الثالث لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة إذ يبلغ إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة ككل نسبة 26٪. ورغم أن هذه الحصة أقل من مثيلتها لدى كافة البلدان الأقل نموا (28٪)، إلا أن أهمية هذا القطاع لا تظهر بوضوح سوى لدى عدد محدود من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، ومنها اليمن (نسبة 44٪) البلد الوحيد الذي تسود فيه الصناعة، وغينيا (35٪) وتشاد (28٪). وتأتي أهمية هذا القطاع في الغالب من إنتاج النفط والمعادن. ومهما يكن من أمر، فإن إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد لا يعطي، في حد ذاته، فكرة كافية عن مستوى التصنيع في ذلك البلد مما يستوجب معه أخذ أداء قطاع الصناعات التحويلية أيضا بعين الاعتبار.

نقل الصناعات التحويلية نشاطا اقتصاديا محدودا لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة إذ لا يتعدى متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة ككل نسبة 12٪. ومع أن تلك الحصة تزيد على مثيلتها لدى كافة البلدان الأقل نموا (10٪)، فهي تشير بوضوح إلى ضعف أداء هذا القطاع وضآلة حجمه لدى كافة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة تقريبا. وتتراوح تلك الحصة ما بين نسبيتي 2٪ لدى الصومال و16٪ لدى أفغانستان، بنغلاديش والسنگال (الجدول الملحق رقم أ-5).

ومن منظور شامل، فإن الهيكل العام لاقتصادات البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث تركيب إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي) يعكس كذلك هيكل عوائدها التصديرية. وفي هذا السياق، يصنّف 14 بلدا ضمن البلدان

المصدرة للسلع الأولية غير النفطية. بالإضافة إلى ذلك، يُصنف بلدان فقط، هما اليمن والسودان، ضمن البلدان المصدرة للنفط (الجدول الملحق رقم 5). من الواضح إذن أن اقتصادات معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة تعتمد على سلع محددة ومعظمها زراعية، والتي تلعب صادراتها دورا رئيسيا في بلورة آفاق النمو والتنمية لدى تلك البلدان. إلا أن ضخامة الحصة التي تسهم بها تلك السلع في الإنتاج والتصدير تجعل اقتصادات البلدان المعنية عرضة لمخاطر الصدمات الخارجية مثل التقلبات في الأسعار العالمية و/أو العوامل الموسمية المناوئة مما يؤثر سلبا على نموها الاقتصادي ويضعف قدرتها على رسم السياسات طويلة الأجل.

### 3-2. الإنتاج والنمو

يلاحظ من الجدول رقم 2-أ أدناه أن الناتج المحلي الإجمالي المجمع لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تتوفر حولها البيانات (20 بلدا) بلغ 187.1 مليار دولار في عام 2006م أي ما يعادل نسبة 54.8٪ من مجموعه لدى كافة البلدان الأقل نموا. ويبدو أن هذا المستوى بدأ في الهبوط في العامين الماضيين بعد أن سلك مستوى مستقرا تراوح بين 59-60٪ في الفترة 2001-2004م. وخلال فترة السنوات الست (2001-2006م)، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدى المجموعة الأولى نسبة 58.2٪ في مثيله لدى المجموعة الثانية وسُجلت أعلى حصة (60٪) في عام 2003م. وبالنظر إلى متوسط حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في إجمالي سكان كافة البلدان الأقل نموا (48.5٪) خلال الفترة نفسها، يلاحظ أن أداء المجموعة الأولى كان أفضل بكثير من أداء المجموعة الثانية.

الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد (الأسعار الجارية)						الجدول رقم 2-أ
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
						الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)
187.1	164.3	147.5	129.5	112.3	104.7	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
						ك. ٪ من:
54.8	56.4	59.1	60.0	59.7	59.3	كافة البلدان الأقل نموا
6.4	6.6	7.0	7.2	7.3	7.3	دول منظمة المؤتمر
						الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)
515	463	425	380	339	334	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
462	404	354	314	280	273	كافة البلدان الأقل نموا
2079	1818	1565	1361	1188	1148	دول منظمة المؤتمر
2639	2339	2051	1815	1671	1667	الدول النامية
المصدر: الجدولان أ-3 وأ-4 بالملحق						

وفي المقابل، يُلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي المجمع لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة بلغ في المتوسط نسبة 7٪ فقط من مثيله على مستوى كافة البلدان الأعضاء في المنظمة حيث سُجلت أعلى حصة (7.3٪) في عامي 2001 و2002م. إلا أنه وبالنظر إلى متوسط حصة البلدان الأقل نموا في إجمالي سكان كافة بلدان المنظمة (25.4٪)، يُلاحظ أن على تلك البلدان بذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق مستويات أعلى من التقدم الاقتصادي. ذلك أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء يقل عن مثيله حتى لدى بعض البلدان الأخرى منفردة مثل تركيا، والسعودية، وإندونيسيا، وإيران. وينعكس ذلك بطبيعة الحال في انخفاض متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد لدى تلك البلدان. كما يُلاحظ أن الجزء الأكبر من إنتاج تلك المجموعة لا يزال يتركز في عدد قليل منها. ففي عام 2006م، أسهمت ثلاثة بلدان فقط (هي بنغلاديش والسودان واليمن) بنسبة 64.9٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (تم حسابها باستخدام البيانات المذكورة في الجدول الملحق رقم أ-3).

وعلاوة على ذلك، وكما هو موضح في الجدول 2-ب، فإن بقية البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، بإستثناء اليمن والسودان وبنغلاديش، والتي تشكل حوالي 11٪ من إجمالي سكان منظمة المؤتمر الإسلامي تساهم بـ 2٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة.

الجدول رقم 2-ب						المجموع التراكمي للسكان والناتج المحلي الإجمالي للدول الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر
البلدان	السكان (بالمليون)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار)	المجموع التراكمي للسكان	ك٪ من سكان المنظمة	المجموع التراكمي للناتج المحلي الإجمالي	ك٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنظمة
غينيا بيساو	1.63	0.31	1.63	0.1	0.31	0.01
جزر القمر	0.63	0.40	2.26	0.2	0.71	0.02
غامبيا	1.56	0.51	3.82	0.3	1.21	0.04
جيبوتي	0.75	0.77	4.57	0.3	1.98	0.07
المالديف	0.35	0.99	4.92	0.4	2.97	0.10
سيراليون	5.59	1.42	10.51	0.8	4.39	0.15
توغو	6.31	2.21	16.82	1.2	6.60	0.23
موريتانيا	2.89	2.66	19.71	1.4	9.26	0.32
غينيا	9.56	3.32	29.27	2.1	12.58	0.43
البيجر	12.95	3.55	42.22	3.1	16.13	0.55
بنين	7.61	4.76	49.83	3.6	20.89	0.72
بوركينافاسو	13.42	6.06	63.25	4.6	26.94	0.93
مالي	12.77	6.19	76.02	5.5	33.14	1.14
تشاد	9.26	6.55	85.28	6.2	39.68	1.37
موزمبيق	20.04	7.30	105.32	7.6	46.98	1.62
السنغال	11.94	9.24	117.26	8.5	56.22	1.93
أوغندا	29.85	9.44	147.11	10.7	65.66	2.26
اليمن	26.99	18.70	174.1	12.6	84.36	2.90
السودان	36.22	37.56	210.32	15.3	121.93	4.19
بنغلاديش	144.45	65.22	354.77	25.8	187.14	6.44

المصدر: الجدولان 2أ و3 بالملحق

سجلت البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد الدراسة أعلى متوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغ مقدار 515 دولارا في عام 2006م عاكسا زيادة تدريجية عن مستوى عام 2001م حيث كان 334 دولارا. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن العام 2001م كان العام الذي شهد تباطؤا في الاقتصاد العالمي. وفي عام 2006م، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد 462 دولارا في البلدان الأقل نموا الأعضاء بمنظمة المؤتمر، و2079 دولارا في بلدان منظمة المؤتمر و2639 دولارا في الدول النامية.

إلا أن المحافظة على نفس مستوى معيشة السكان تقتضي على الأقل تحقيق نمو اقتصادي (ناتج محلي إجمالي بالأسعار الحقيقية) بنفس معدل نمو أولئك السكان. وتوضح الأرقام المعروضة في الجدول رقم 3 هذه العلاقة لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد الدراسة سواء من حيث متوسطات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، أو السكان.

وبشكل عام، عند النظر في متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يتضح أن أداء مجموعتي البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وكافة البلدان الأقل نموا كان أفضل من مثيله لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية خلال سنوات الركود الاقتصادي العالمي. ويبدو ذلك واضحا على سبيل المثال في عام 2001م عندما شهد الاقتصاد العالمي تباطؤا مفاجئا. إلا أنه على عكس البلدان النامية وبلدان المنظمة، لم تتمكن البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، من الاستفادة بدرجة كافية من الانتعاش الذي شهده الاقتصاد العالمي بداية من عام 2002م وحتى عام 2004م.

الجدول رقم 3						الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد والسكان متوسط التغير المئوي السنوي
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
						الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
6.7	6.5	6.0	6.4	5.8	5.6	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
7.1	7.8	7.3	5.8	6.2	7.1	كافة البلدان الأقل نموا
5.8	6.3	6.7	6.6	4.5	1.8	دول منظمة المؤتمر
7.9	7.5	7.7	6.7	5.0	4.3	الدول النامية
5.4	4.9	5.3	4.0	3.1	2.5	العالم
						الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
4.1	3.9	3.4	3.6	3.2	3.0	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
4.6	5.2	4.8	3.2	3.5	4.6	كافة البلدان الأقل نموا
3.8	4.3	4.6	4.4	2.4	0.2-	دول منظمة المؤتمر
6.5	6.1	6.3	5.2	3.1	3.0	الدول النامية
						السكان:
2.5	2.5	2.5	2.7	2.6	2.5	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
2.4	2.5	2.4	2.5	2.6	2.4	كافة البلدان الأقل نموا
1.9	1.9	2.0	2.1	2.0	2.0	دول منظمة المؤتمر
1.3	1.3	1.4	1.4	1.8	1.3	الدول النامية

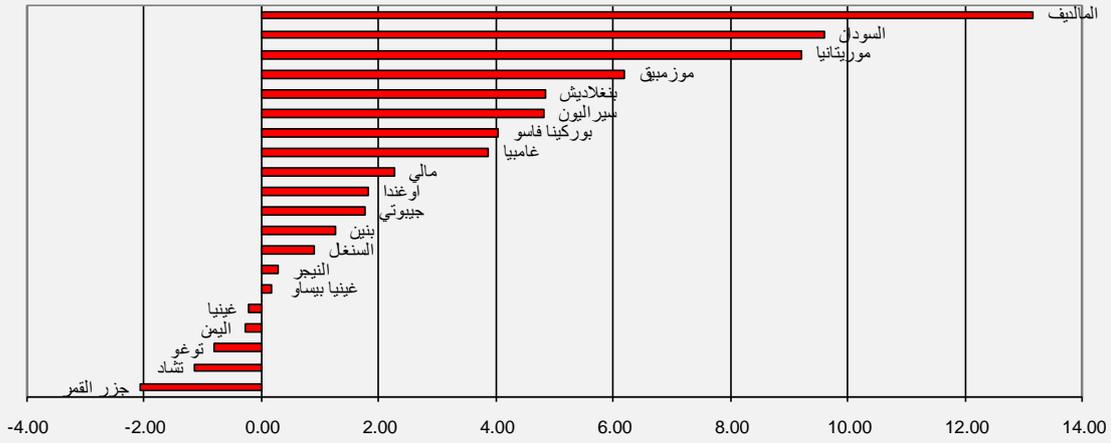
المصدر: من الجداول أ-2، أ-4 وأ-6 بالملحق

حققت مجموعة الدول الأقل نموا الأعضاء بمنظمة المؤتمر خلال الفترة قيد الدراسة متوسط معدل نمو مستقر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6٪. وحققت في عام 2006م أعلى معدل للنمو بنسبة 6.7٪. وكانت المالديف بنسبة 16.1٪، السودان بنسبة 12.2٪ وموريتانيا بنسبة 11.7٪ الأكثر مساهمة في معدل هذا النمو. ومن الناحية الأخرى، فقد كان أداء مجموعة كافة البلدان الأقل نموا أداء أفضل في السنوات الثلاث الأخيرة بمتوسط معدل نمو بلغ 7٪، إلا أن متوسط معدل النمو عكس اتجاهها للهبوط في السنوات الثلاث الأولى. وكانت معدلات نمو البلدان الأقل نموا والبلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة أعلى من المتوسط العالمي ومقارنة بمتوسطات بلدان منظمة المؤتمر والدول النامية.

وقد انعكس أداء النمو الاقتصادي لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وكذلك كافة البلدان الأقل نموا، متمثلا في متوسط أداء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلى حد كبير على متوسط أداء نمو ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. سجلت مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة معدل نمو بأكثر من 3٪ في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال الفترة قيد الدراسة، عدا العام الأخير عندما حققت أعلى معدل لها بنسبة 4.1٪. وقد تحقق أدنى معدل بنسبة 3.0٪ في عام 2001م عندما شهدت مجموعة منظمة المؤتمر هبوطا بـ (0.2٪) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

كان أداء مجموعة كافة البلدان الأقل نموا في هذه الفترة أفضل بعض الشيء من الذي حققته البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. فبرغم أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد هبط خلال السنوات الثلاث الأولى، إلا أنها تمكنت من زيادته بمتوسط 4.3٪ في هذه الفترة والشكر للمعدلات العالية التي شهدتها في السنوات الثلاث الأخيرة. وباعتبار المتوسط فقد كان أداء هاتين المجموعتين أفضل من أداء مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي ولكنه أسوأ من أداء الدول النامية ككل، والتي نمت بأكثر من 6٪ في السنوات الثلاثة الأخيرة من الفترة قيد الدراسة.

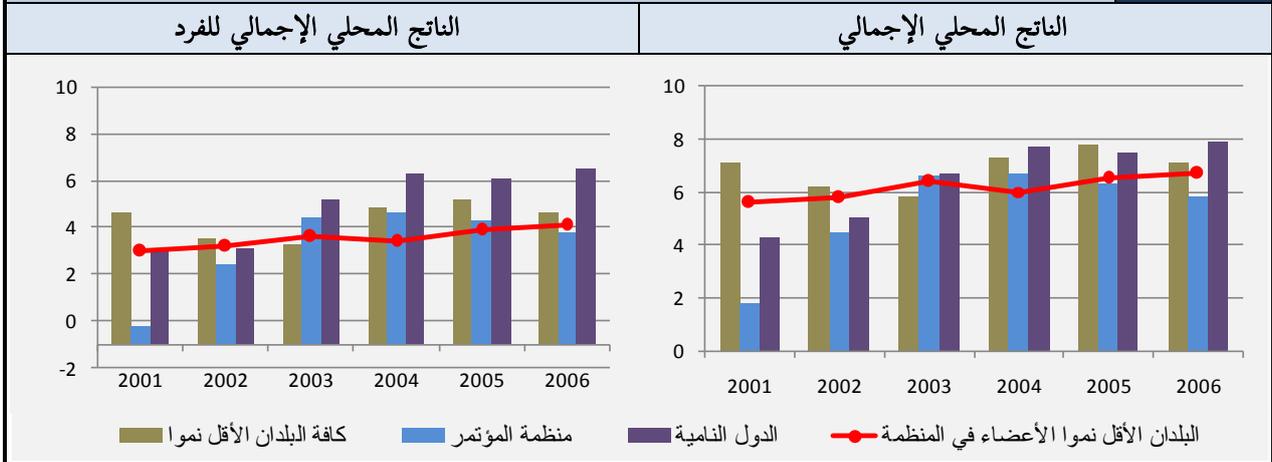
## الشكل 1 زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي عن نمو عدد السكان 2006م (%)



المصدر: الجدولان 2-أ و 6-ب بالملحق

وحتى يتسنى له تحسين مستوى المعيشة العام، يجب على البلد أن يتأكد من أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يفوق النمو في عدد سكانه، بإفترض أن توزيع الدخل يتم بشكل متساوي. الشكل رقم 1 يبين الفرق بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات نمو السكان. ويتضح أن بعض البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة استطاعت أن تحقق زيادة ملموسة في نمو إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي مقارنة بمعدلات نمو سكانها. وهذه البلدان هي المالديف، السودان، موريتانيا، بنغلاديش وسيراليون. ومن الناحية الثانية نجد أن بلدانا مثل جزر القمر، تشاد، اليمن وغينيا وقفت عند نمو أقل من القيمة البيانية.

## الشكل 2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: الجدول 3

وبالنظر إلى متوسط نسب نمو السكان خلال الفترة قيد الدراسة عموما، يتضح أن أداء البلدان النامية كمجموعة كان أفضل من أداء كافة البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة. ويعني ذلك أنه على عكس البلدان النامية، لم تتمكن البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، من تحقيق نمو اقتصادي يفوق متوسط نمو سكانها، ولم تتمكن بالتالي من الوصول إلى المستوى المعيشي الذي وصلت إليه مجموعة البلدان النامية.

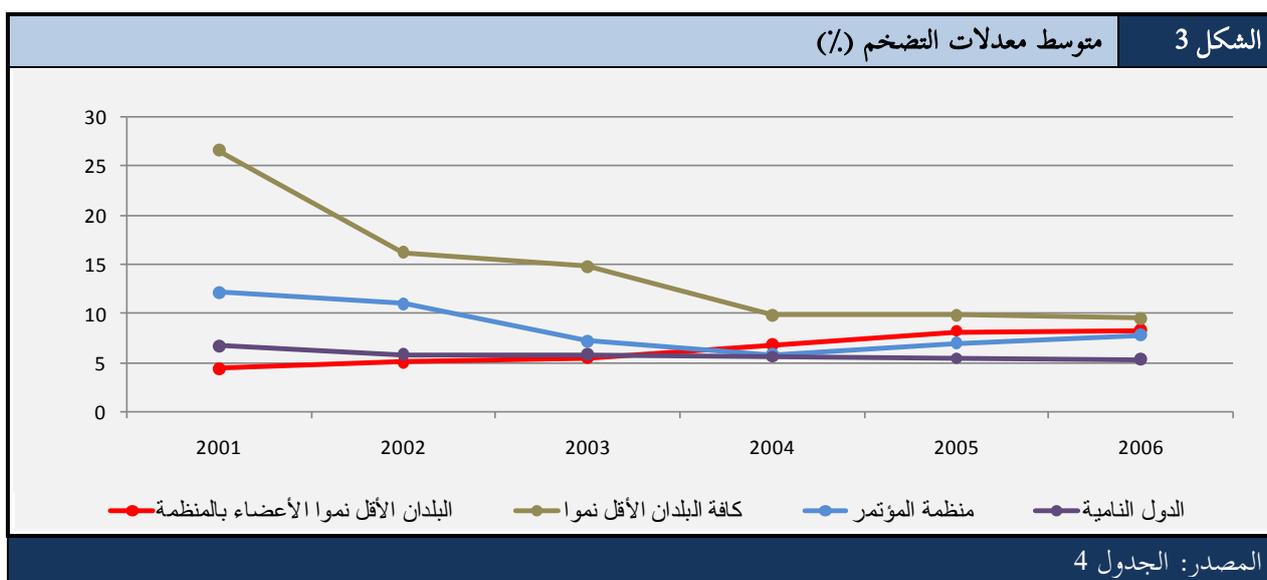
## 4-2. التضخم

يُعتبر استقرار الأسعار وانخفاض معدلات التضخم عاملين أساسيين في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي ومؤشرين هاميين. وتولي حكومات الكثير من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا اهتماما خاصا وتطبق سياسات مالية ونقدية مختلفة للسيطرة على التضخم والمحافظة على إستقرار الأسعار في إقتصاداتها.

الجدول رقم 4 متوسط معدلات التضخم (التغير السنوي كـ % في أسعار المستهلك)					
2006	2005	2004	2003	2002	2001
8.3	8.2	6.8	5.5	5.0	4.4
9.5	9.8	9.8	14.8	16.2	26.6
7.8	7.0	5.8	7.2	11.0	12.2
5.3	5.4	5.6	5.8	5.8	6.7

المصدر: الجدول أ-7 بالملحق

وعند التمعن في متوسطات معدل التضخم لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد الدراسة، كما يعرضها الجدولان 3 و4، يلاحظ أن أداء تلك البلدان كان أفضل بكثير من أداء كافة البلدان الأقل نموا. فقد تمكنت مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة من كبح جماح التضخم وخفض معدله إلى 4.4% في عام 2001م وهو معدل أدنى بكثير من المعدلات التي سجلتها المجموعات الأخرى. إلا أنه عاد إلى الارتفاع بدرجة طفيفة في الأعوام التالية ليصل إلى نسبة 8.3% في عام 2006م ويكون بذلك أعلى من مثليه لدى كافة بلدان المنظمة والبلدان النامية.



وعلى المستوى الفردي للبلدان، فقد سجلت البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة دون إستثناء زيادة في الأسعار العامة في عام 2006م. وفي هذه المجموعة سجلت غينيا أعلى معدل للتضخم بنسبة 33.9% وتلتها اليمن بنسبة 21.6%؛ بينما سجلت النيجر (0.1%) في المقابل أقل نسبة تلتها غامبيا (1.5%) (الجدول الملحق أ-7).

## النافذة الأولى

### إرتفاع أسعار الغذاء: نعمة للمزارعين وعبء على فقراء البلدان الأقل نمواً

إنفجرت أسعار الغذاء إلى درجة مهولة وخاصة في الشهور الأخيرة، في الوقت الذي كان يتابع فيه العالم عن كثب الأزمة المالية الأمريكية العنيفة التي نتجت عن هبوط قيم العقارات وتأثيرها السلبي على أسواق المال العالمية. ونتيجة لذلك، ومنذ عام 2005م، ارتفعت أسعار السلع الأساسية إلى القيمة بزيادة 80%. وتضاعفت أسعار الذرة الشامية، وارتفع سعر الأرز الحقيقي إلى السعر الذي كان سيصل له حسابياً بعد 19 سنة؛ وكذلك سعر القمح إلى قمة 28 سنة، ليبلغ تقريباً ضعف مستوى متوسط سعره في الخمسة وعشرين سنة الماضية.

لعل كل هذا يجيء كبشارة خير للمزارعين أينما كانوا، بمن فيهم من مزارعي البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ولكن وبمنظرة فاحصة يتضح أنه يمثل عبء ثقيلاً على البلدان المستوردة الغير آمنة غذائياً، والتي تتشكل في غالبيتها من البلدان الأقل نمواً. وعلى مستوى المجتمعات، يأتي هذا العبء كضيق شؤم على ملايين الفقراء الذين يشكلون السواد الأعظم من سكان الحضر في هذه البلدان. وحسب أحد التقديرات، فإن 33 بلد حول العالم حبلت بالثورات الاجتماعية بسبب الإرتفاع الحاد في أسعار الغذاء والطاقة، طالما أن الغذاء أصبح يشكل ثلاثة أرباع الإستهلاك بعدما كان يشكل نصفها في العالم الثالث، دون هامش للبقاء. والشيء الذي لا زال سيئاً هو أن الحقائق الديموغرافية، والأغذية المتغيرة، وأسعار الطاقة المتفاقمة، والوقود البيولوجي، والتغيرات المناخية تشير كلها إلى أسعار غذاء باهظة ومتذبذبة في السنوات المقبلة.

إن معدلات النمو العالمية المرتفعة التي تحققت خلال السنوات العديدة الماضية، والتي مهدا الأداء القوي للأسواق الصاعدة البقاء، دفعت بأسعار السلع إلى أعلى، خاصة أسعار الوقود والمعادن التي لحقتها مؤخراً الزيادات في أسعار الغذاء. جاءت هذه الزيادات في معظمها من النمو الذي حدث في البلدان الغنية ومتوسطة الدخل، ولكن كانت هنالك تأخيرات في كفاية العرض، وعوامل أخرى أدت إلى مثل هذه الزيادات.

وكان للظروف المناخية الغير مواتية وما تبعها من جفاف وقحط في بعض أنحاء العالم، والأوبئة الحيوانية في مناطق أخرى منه أثر أيضاً في هذه الضائقة. وكان هنالك نقص حاد في المخزون من الغلال، حيث سجل مخزونها أدنى مستوى له منذ عام 1982م. والأكثر من ذلك، فقد لعبت السياسات التي تساند الوقود البيولوجي (أو ما يحمل أيضاً اسم الوقود الحيوي أو العضوي مثل وقود الإيثانول من الذرة الشامية) في الدول الصناعية دورها أيضاً، نتيجة لتخصيص جزء معتبر من المصادر الزراعية إلى إنتاج الوقود البيولوجي بدلاً من إنتاج الأغذية، الشيء الذي تبعه إرتفاع في أسعار الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تضاعفت أسعار الذرة الشامية، وحينها ارتفعت أسعار القمح ووقود الصويا، طالما أن قدرًا كبيراً من الأراضي الزراعية تحول لزراعة الذرة الشامية لإنتاج الميثانول بدلاً من إنتاج القمح والألبان ومستخرجاتها.

إن تأثير الزيادات المستمرة في أسعار الأغذية سيكون محدوداً في البلدان الغنية، ما دامت الأغذية تشكل حوالي 10-15% من الإستهلاك في المتوسط في الكثير منها. وفي ذات الوقت، نجد أن الغذاء يشكل 50% أو أكثر من الإستهلاك في العديد من البلدان الأكثر فقراً من بين البلدان الأقل نمواً. وهذا يعني أن نفس الزيادة العالمية في أسعار الذرة الشامية، القمح، الألبان، واللحوم انعكست على شكل تضخم إقتصادي عالى في البلدان الفقيرة.

والأكثر من ذلك، إنقلبت هذه الحالة في هذه البلدان إلى إستيراد للأغذية على حساب قدر لا يستهان به من واردات التنمية المنشودة. إن الحال المذري هو حال الفقراء، خاصة من هم في المناطق الحضرية، التي يكون فيها تأثير أسعار الغذاء العالية تأثير سريع وينعكس مباشرة على ميزانيات الأسرة، طالما يستوجب عليهم الإنفاق بأكثر للطعام عما كانوا يدفعونه. وبالنمو السكاني المستمر في العديد من البلدان الفقيرة، يستطع فقط من ينتجون غذاءً كافياً لأنفسهم وللسوق الإستفادة من أسعار الأغذية المرتفعة. لكن، تعتمد مثل هذه المكاسب بالتحديد على ما طرأ بأسعار ما ينتجونه وما يستهلكونه. وذات المنطق يسري على كافة القطر، خاصة البلدان الأقل نمواً، التي تفتقر الكثير منها إلى الكفاية والأمن الغذائي. ورغم هذه النظرة المتشائمة للبلدان النامي والأقل نمواً، نجد أن بعض المحللون يجادلون بأنه من الممكن أن ينظر النفع والفائدة من هذه الأزمة في حال وقف البلدان المتقدمة للإعانات الزراعية التحفيزية، والتي أعاققت ولزمن طويل المحاولات التحررية في النظام التجاري العالمي وتسهيلها لوصول أسواقها المحمية. وفي حقيقة الأمر، فقد أدى إرتفاع الأسعار إلى عدم جدوى هذه الإعانات التحفيزية كما لمس في قرار الإتحاد الأوربي بتعليق الإعانات التحفيزية المعمول بها في تصدير الألبان.

يجرى الجدل، بذات القدر، بضرورة رفع التعريفات الجمركية على واردات الوقود البيولوجي (الإيثانول المنتج من السكر) إلى البلدان الغنية لتفسيح المجال أمام التجارة الحرة، والتي من الممكن أن تساند القطاع الزراعي في كل مكان وتجلب الفائدة على الفقراء والمجتمعات الريفية. سيتم تأمين تحسين مقدر للقيمة المضافة في القطاع الزراعي، في حال منح كل البلدان المحفزات لإنتاج وقود بيولوجي لسوق عالمية حقيقية.

#### المصادر:

1. Johnson, Simon, "The (Food) Price of Success", *Finance and Development*, Dec., 2007, Vol. 44, No. 4
2. Helbling, Thomas, Valerie-Blackman, and Kevin Cheng, "Riding a Wave", *Finance and development*, March 2008, Vol. 45, No. 1
3. World Bank, "High Food Prices – A Harsh New Reality", <http://www.econ.worldbank.org>

## 5-2. الصادرات والواردات

بلغ إجمالي الصادرات السلعية لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال الفترة قيد الدراسة ذروته في عام 2006م بقيمة 38.1 مليار دولار، بينما بلغ أدنى مستوياته في عام 2001م بقيمة 15.9 مليار دولار. وبينما تمثل القيمة الأولى نسبة 39.1٪ من قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدى كافة البلدان الأقل نموا، فهي تمثل نسبة 3.1٪ فقط من قيمة إجمالي تلك الصادرات لدى مجموعة بلدان المنظمة (الجدول رقم 5). كما يلاحظ أنه بينما تقلبت حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في إجمالي صادرات بلدان المنظمة عند حوالي 3٪، فقد شهدت تلك الحصة في صادرات كافة البلدان الأقل نموا تراجعا طفيفا خلال الفترة قيد الدراسة.

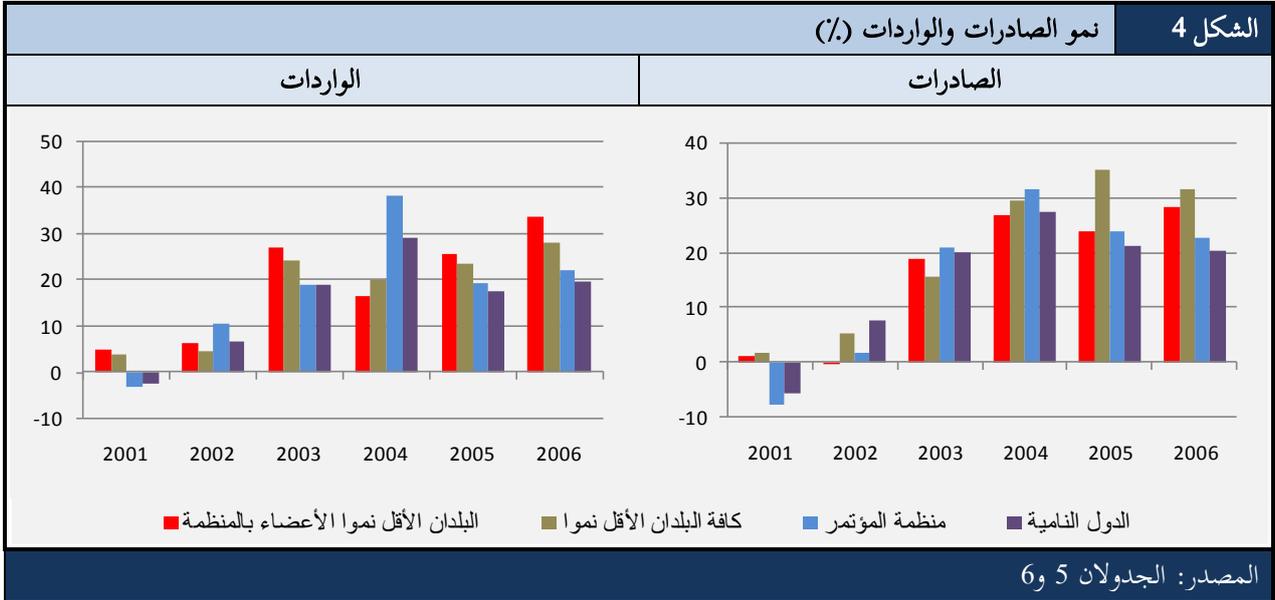
وعند التمعن في متوسط معدلات التغير في الصادرات السلعية، يلاحظ أن أداء تصدير كل المجموعات قد شهد تدهورا حادا في عام 2001م. زادت مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة وكافة البلدان الأقل نموا صادراتها بنسبة 1.2٪ و 1.9٪ على التوالي في الوقت الذي شهدت فيه صادرات المجموعات الأخرى تغييرا سلبيا في عام 2001م. بدأت كافة المجموعات قيد الدراسة في إنعاش صادراتها في عام 2002م، وكان هذا الإنعاش أكثر قوة في السنوات التالية وخصوصا أداء مجموعة كافة البلدان الأقل نموا كان أفضل من بقية المجموعات الأخرى.

الصادرات السلعية						الجدول رقم 5
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
38.1	29.7	24.0	18.9	15.9	15.9	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (بليون دولار)
						ك.٪ من:
39.1	40.1	43.8	44.7	43.5	45.8	كافة البلدان الأقل نموا
3.1	3.0	3.0	3.1	3.1	3.2	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
						التغير المثوي السنوي
28.2	23.7	26.7	18.9	0.03	1.2	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
31.5	35.1	29.3	15.6	5.2	1.9	كافة البلدان الأقل نموا
22.6	23.9	31.4	20.8	1.8	7.7-	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
20.2	21.1	27.4	20.1	7.6	5.7-	الدول النامية
15.4	13.5	21.5	16.8	4.8	3.9-	العالم
						أسعار التجارة العالمية (*)
20.5	41.3	30.7	15.8	2.5	13.8-	النفط
28.4	10.3	18.5	6.9	1.7	4.9-	السلع الأساسية غير النفطية
المصدر: الجدول أ-8 بالملحق، <sup>(*)</sup> التغير السنوي بالدولار الأمريكي، صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2007م						

ويمكن أن يُعزى تدهور أداء الصادرات لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ولدى المجموعات الأخرى في عام 2001م، جزئيا، إلى التأثيرات السلبية للتباطؤ المفاجئ الذي شهده الاقتصاد العالمي في ذلك العام. كما يمكن عزوه أيضا، وخصوصا فيما يخص البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، إلى الهبوط الذي شهدته الأسعار العالمية للسلع خلال العام نفسه. وفي المقابل، تأثر هذا الأداء لدى كافة البلدان الأخرى، باستثناء البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في عام 2002م، تأثرا إيجابيا بالتحسن الذي شهده الاقتصاد العالمي والأسعار العالمية للسلع بداية من عام 2002م والسنوات التي تلتها.

وكما يُلاحظ من الأرقام المعروضة في الجدول رقم 5، فإن الأداء التصديري للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة أكثر عرضة للتقلبات في أسعار السلع العالمية. كما يلاحظ أن تلك البلدان لم تتمكن عموما من الاستفادة بالدرجة الكافية من النمو الذي شهدته التجارة العالمية، وخصوصا في العام 2002م، وبالتالي، فهي لم تتمكن من زيادة حصتها في إجمالي صادرات المجموعات التي تنتمي إليها. كما يُلاحظ أن صادرات تلك البلدان لا تزال تتركز بدرجة كبيرة في عدد محدود من أعضائها. فعلى سبيل المثال، أسهمت بنغلاديش واليمن والسودان مجتمعة بنسبة 65.4٪ من إجمالي صادرات المجموعة ككل في عام 2006م (تم حسابها باستخدام البيانات المذكورة في الجدول الملحق رقم أ-8).

وعلى الرغم من هذه الظاهرة السلبية التي ورد وصفها أعلاه، فقد كشفت دراسة أجراها مركز أنقرة أنّ الصادرات السلعية إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي تشير إلى أنّ العديد من البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة حققت أداءً جيداً في عام 2006م مقارنة بما كانت عليه في عام 2000م، منتقلة لأن تكون بلدان ذات إقتصادات مفتوحة. وكانت تشاد، موزمبيق وغينيا، بأكثر من 20٪، من بين الثلاث عشرة بلد بمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة التي استطاعت زيادة هذا المعدل خلال هذه الفترة، في حين إنخفض هذا المعدل بأكثر من 8٪ في بقية البلدان السبعة، ومنها بالتحديد غينيا بيساو واليمن.



ومن ناحية أخرى، سجل إجمالي الواردات السلعية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أعلى مستوى له في عام 2006م بقيمة 56.5 مليار دولار (الجدول رقم 6). وبينما تمثل هذه القيمة نسبة 55.5٪ من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدى كافة البلدان الأقل نموا، فهي لا تمثل سوى نسبة 6.5٪ من قيمة تلك الواردات لدى مجموعة بلدان المنظمة. وتشير الأرقام المعروضة في الجدول المذكور إلى أن تدهور الأداء الاستيرادي لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في عام 2001م حيث أنه كان أقل بكثير من مثيله لدى كافة المجموعات الأخرى في حين كانت زيادة الواردات، من الناحية الأخرى، أعلى نسبياً بكثير من المجموعات الأخرى، عدا في عام 2004م.

وكما هو الحال بالنسبة للصادرات، وإن كان بدرجة أقل، تتركز واردات البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في عدد محدود من البلدان. فعلى سبيل المثال، أسهمت كل من بنغلاديش والسودان واليمن وأفغانستان مجتمعة بنسبة 56.8٪ من إجمالي واردات المجموعة في عام 2006م (تم حسابها باستخدام البيانات المذكورة في الجدول الملحق رقم أ-9).

الواردات السلعية						الجدول رقم 6
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
65.5	49.1	39.1	33.6	26.4	24.9	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (بليون دولار)
						ك.٪ من:
55.5	53.2	52.3	53.8	52.6	51.8	كافة البلدان الأقل نموا
6.5	5.9	5.6	6.7	6.2	6.5	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
						التغير المئوي السنوي
33.4	25.6	16.4	26.9	6.0	4.8	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
27.8	23.5	19.8	24.0	4.4	3.8	كافة البلدان الأقل نموا
21.9	19.1	38.2	18.9	10.5	3.2-	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
19.6	17.2	28.9	18.7	6.5	2.6-	الدول النامية
المصدر: الجدول أ-9 بالملحق						

## 6-2. وضع الميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطي من العملات الأجنبية

تشير الأرقام المعروضة في الجدول رقم 7 حول الميزان التجاري إلى أن مجموعتي البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وكافة البلدان الأقل نموا سجلتا عجزا في ميزانيهما التجاري في كافة سنوات الفترة 2001-2006م. وكان هذا العجز في اتجاه متزايد لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في الوقت الذي عكس فيه استقرار يتراوح بين 19-20 مليار دولار لدى كافة البلدان الأقل نموا خلال الأربع سنوات الماضية. بلغ ذلك العجز أعلى مستوياته في عام 2006م بقيمة 27.4 مليار دولار لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وبقيمة 20.6 مليار دولار لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا. ويعكس حجم ذلك العجز بطبيعة الحال أداء الصادرات والواردات لدى المجموعتين. وفي المقابل، سجلت مجموعتا كافة البلدان الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية ذروة في فائض ميزانيهما التجاري خلال هذه الفترة في عام 2006م.

وينطبق الأمر نفسه على ميزان الحساب الجاري حيث سجلت مجموعتا البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وكافة البلدان الأقل نموا عجزا في ذلك الميزان في كافة سنوات الفترة قيد الدراسة؛ كان أعلاه في عام 2006م بقيمة 9.1 مليار دولار لدى المجموعة الأولى، وفي عام 2003م بقيمة 10.6 مليار دولار لدى المجموعة الثانية. ومن ناحية أخرى، شهد إجمالي الاحتياطي من العملات الأجنبية، باستثناء الذهب، زيادة منتظمة لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة خلال الفترة قيد الدراسة إذ ارتفع من 9.6 مليار دولار في عام 2001م إلى 21.9 مليار دولار في عام 2006م. وقد سُجل نفس الاتجاه التصاعدي لدى بقية المجموعات أيضا.

الميزان التجاري، ميزان الحساب الجاري واحتياطي النقد الأجنبي						الجدول رقم 7
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
						الميزان التجاري
27.4-	19.4-	15.1-	14.6-	10.5-	9.0-	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
20.6-	18.3-	19.9-	20.0-	13.7-	13.3-	كافة البلدان الأقل نموا
210.7	167.0	108.1	108.1	82.7	114.2	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
419.5	326.6	156.5	154.0	102.9	72.5	الدول النامية
						ميزان الحساب الجاري
9.1-	7.7-	5.6-	5.9-	5.5-	5.2-	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
9.2-	8.7-	8.9-	10.6-	9.0-	10.0-	كافة البلدان الأقل نموا
258.7	215.5	113.9	81.1	42.1	62.6	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
544.2	428.0	212.6	147.6	77.3	39.4	الدول النامية
						إحتياطي النقد الأجنبي (*)
21.9	17.8	17.8	15.2	11.9	9.6	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
43.7	33.2	30.2	24.3	19.9	16.4	كافة البلدان الأقل نموا
595.2	454.5	387.8	310.0	252.6	216.7	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
3657.7	2901.6	2457.0	1932.0	1525.0	1277.5	الدول النامية

المصدر: الجداول أ-8، أ-9 وأ-10 بالملحق. (\*) بإستثناء الذهب

إلا أنه، وكما يلاحظ من الجدول رقم 7، لئن سجل الكثير من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة عجزا في ميزان حسابها الجاري، مما يجيز عموما توقع حصول تدهور في وضع احتياطياتها من العملات الأجنبية، إلا أن الصورة الفعلية لم تكن كذلك. ويعني ذلك أن الكثير من تلك البلدان نجحت في تمويل عجز حسابها الجاري من خلال قنوات التمويل الخارجي، وهو ما يسعى القسم التالي من التقرير إلى تناوله.

### 3. اتجاهات تدفقات التمويل الخارجي

على الرغم من الأداء القوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدى البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن ضآلة حجم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي) لدى معظم تلك البلدان، وارتفاع معدلات نمو سكانها، وهشاشيتها للصدمات الخارجية كلها عوامل أدت إلى انخفاض مستوى دخلها وبالتالي انخفاض مستوى مدخراتها واستثماراتها.

وكما يتضح من الجدول رقم 8 والشكل رقم 5 فقد ظلت نسبة إجمالي المدخرات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى كافة البلدان الأقل نموا شديدة الانخفاض عند نسبة 9٪ لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا و10٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر في عام 1990م. رغم طول الفترة التي انقضت، فقد ظل إجمالي المدخرات القومية منخفضا لكلا المجموعتين على مستوى يتراوح بين 13-14٪ في عامي 2002 و2003م. ولكنه عكس زيادة طفيفة بنسبة 16٪ في عام 2005م وظل كما هو في عام 2006م. سلكت مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة ذات المعدلات، ولكن لم تجد أي من المجموعتين نفسها في موضع مقارنة إيجابية بمجموعة الدول النامية التي حققت معدلات أعلى تقريبا بضعفي التي حققتها كافة البلدان الأقل نموا والبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة.

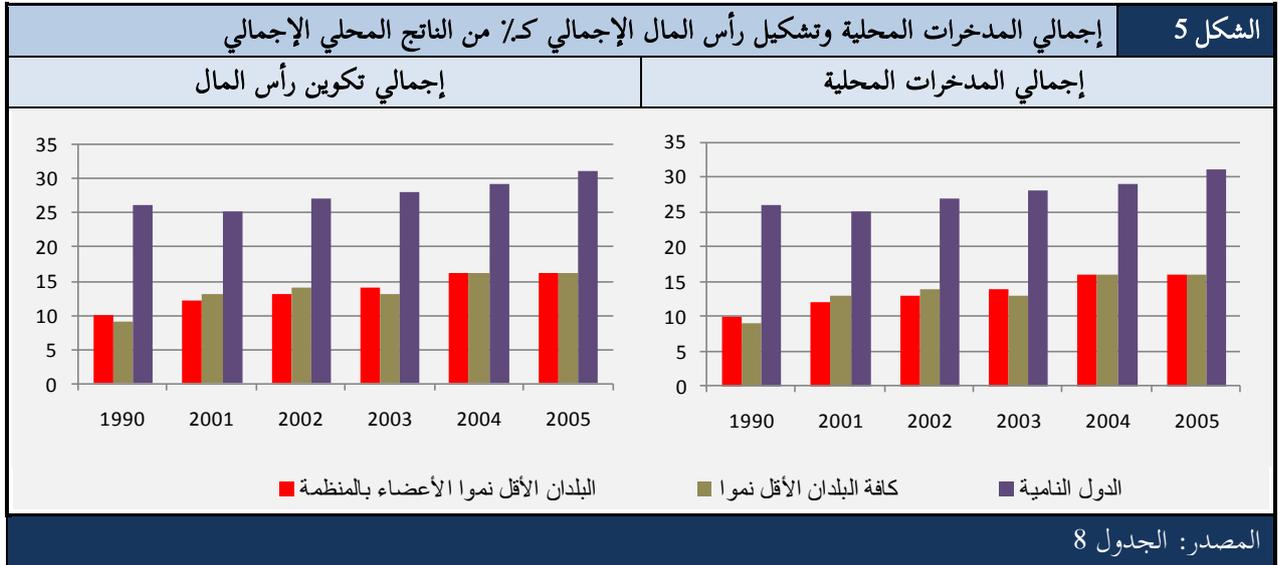
ونسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي هي الأخرى منخفضة لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نموا من تلك التي لدى البلدان النامية. ويمكن نسبة ذلك إلى ركوض نسب الدول النامية علاوة على التحسن الذي عكسته البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. وكما يمكن ملاحظته من الأرقام الواردة في الجدول رقم 8 والشكل رقم 5 فقد زادت نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى كافة البلدان الأقل نموا من 15٪ في عام 1990م إلى 21٪ في عام 2005م، هذا في الوقت الذي بلغت فيه الزيادة لدى البلدان النامية نسبة 2٪ فقط، من 26 إلى 28، على التوالي.

فجوة المصادر (% من الناتج المحلي الإجمالي)						الجدول رقم 8
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
						إجمالي المدخرات الداخلية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
16	16	13	14	13	9	كافة البلدان الأقل نموا
16	16	14	13	12	10	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
31	29	28	27	25	26	الدول النامية
						إجمالي تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي)
21	22	21	20	20	15	كافة البلدان الأقل نموا
24	23	23	22	21	16	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
28	28	26	25	25	26	الدول النامية
						فجوة المصادر
5-	6-	8-	6-	7-	6-	كافة البلدان الأقل نموا
8-	7-	9-	9-	9-	6-	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
3	1	2	2	0	0	الدول النامية

المصدر: الجداول أ-12 وأ-13 بالملحق.

وحالة مشابهة تلاحظ كذلك في البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة، هو أن نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي لديها بلغت نسبة 21% في عام 2001م مقارنة بنسبة 16% التي كانت عليها في عام 1990م. إلا أن هذه النسبة ارتفعت باستمرار إلى 24% في عام 2005م لتصبح في موقف أفضل من مجموعة كافة البلدان الأقل نموا.

ومن الواضح، بإعتبار الفرق بين إجمالي المدخرات المحلية وإجمالي تكوين رأس المال، أن كلا من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وكافة البلدان الأقل نموا لا زالت تعاني من فجوة المصادر. فالرغم من أن نسبة فجوة المصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت 6% لكلا المجموعتين في عام 1990م، إلا أنها بلغت 5% لدى كافة البلدان الأقل نموا و8% لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. فمن الناحية الأخرى وبتحقيقها لميزان في عام 1990م و2001م حققت البلدان النامية فائضا بين عامي 2002م و2005م، ولكن هذا الإنجاز لا يزال يقف عند معدل منخفض بـ 2-3%.



وفي ظل محدودية مواردها المالية المحلية، يصبح من الصعب على معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة أن تمول مشاريعها الاستثمارية الجديدة، ويتحول سعيها إلى تعزيز البنى الأساسية المادية والبشرية بما يتماشى مع النمو السكاني إلى مصدر إشكال دائم. لذلك، تلقى مجالات مثل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات العامة، وهي تشكل أساسات التنمية الاقتصادية الحديثة، اهتماما أقل من المطلوب بسبب نقص الموارد المالية اللازمة. وعليه، فإن معظم البلدان الأقل نموا الأعضاء

في المنظمة تدور في حلقة مفرغة من التخلف حيث تعجز الموارد المحلية عن تلبية الاحتياجات التنموية، وترسخ العلاقة الطردية بين ارتفاع معدلات نمو السكان واستفحال الفقر.

ولئن كانت معظم البلدان الأقل نموا تواجه خيارات صعبة لزيادة مواردها المالية المحدودة، إلا أنه ما من شك في إمكانية تحسين وضعها من خلال الحصول على الموارد المالية الخارجية التي تمكنها أن تلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي والتنمية. وبالفعل، فإن التدفقات المالية الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصادات البلدان الأقل نموا حيث تهيمن الموارد الخارجية، وخصوصا منها المساعدات المالية الرسمية، على عمليات الموازنة والمالية بها. من هنا، يسعى هذا القسم من التقرير إلى إلقاء الضوء على أهمية التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، من خلال دراسة أحدث الاتجاهات في تدفقات ذلك التمويل إلى تلك البلدان.

بلغت تدفقات التمويل الخارجي إلى كافة البلدان الأقل نموا 16.5 مليار دولار في عام 2001م، ممثلة لـ 7.9٪ من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية، كونها شكلت 14.4 مليار دولار أو 15.5٪ في عام 1990م (الجدول رقم 9). ومع أن تدفقات التمويل الخارجي إلى كافة البلدان الأقل نموا ارتفعت خلال الأعوام التالية لتصل إلى 29.1 مليار دولار في عام 2005م، إلا أنها ظلت تمثل نسبة 5.8٪ فقط من إجماليها إلى البلدان النامية.

الجدول رقم 9 إجمالي التدفق المالي (مليار دولار أمريكي صافي)						
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
29.1	30.0	29.7	19.1	16.5	14.4	كافة البلدان الأقل نموا
5.8	7.8	12.0	9.9	7.9	15.5	ك٪ من الدول المتقدمة
13.6	12.9	9.8	9.7	7.8	7.5	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
						ك٪ من:
46.5	43.2	32.8	51.1	47.0	52.1	كافة البلدان الأقل نموا
2.7	3.4	3.9	5.1	3.7	8.1	الدول النامية

المصدر: الجدول أ-14 بالملحق

ويلاحظ وجود الاتجاه نفسه لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة حيث تراجعت حصتها من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية من نسبة 8.1٪ في عام 1990م إلى نسبة 2.7٪ في عام 2005م، وإلى كافة البلدان الأقل نموا من 52.1 إلى 46.5٪ خلال الفترة نفسها. وكما هو الحال لدى كافة البلدان الأقل نموا أيضا، يُلاحظ أن تدفقات التمويل الخارجي إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة تتركز في عدد محدود منها. ففي عام 2005م، بلغ إجمالي تلك التدفقات إلى خمسة بلدان أعضاء فقط 67.8٪ من إجماليها إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة.

ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من تراجعها في تسعينات القرن الماضي، إلا أن المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا لا تزال تمثل جزءا كبيرا من إجمالي صافي التدفقات المالية إلى تلك البلدان وتلعب دورا رئيسيا في أدائها الاقتصادي والتنموي. وتشير الأرقام المعروضة في الجدول رقم 10 إلى أن إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نموا، بالقيمة الإسمية، تراجعت من 16.4 مليار دولار في عام 1990م إلى 13.5 مليار دولار في عام 2001م. وبلغت حصة كافة البلدان الأقل نموا في إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية 28.7٪ إلى البلدان النامية في عام 2001م مقارنة بنسبة 29.6٪ في عام 1990م. ولكن، فقد زادت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نموا، وكذلك المساعدات الإنمائية الرسمية للفرد، باستمرار عقب عام 2001م لتصل 25.5 مليار و 36 مليار دولار على التوالي في عام 2005م. ولكن يلاحظ أن حصة كافة البلدان الأقل نموا في إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية قد إنخفضت إلى 25.3٪ مقارنة بحصة التدفق إلى البلدان النامية.

<sup>6</sup> السودان بنغلاديش، موزمبيق، أوغندا وتشاد (الجدول الملحق رقم أ-14).

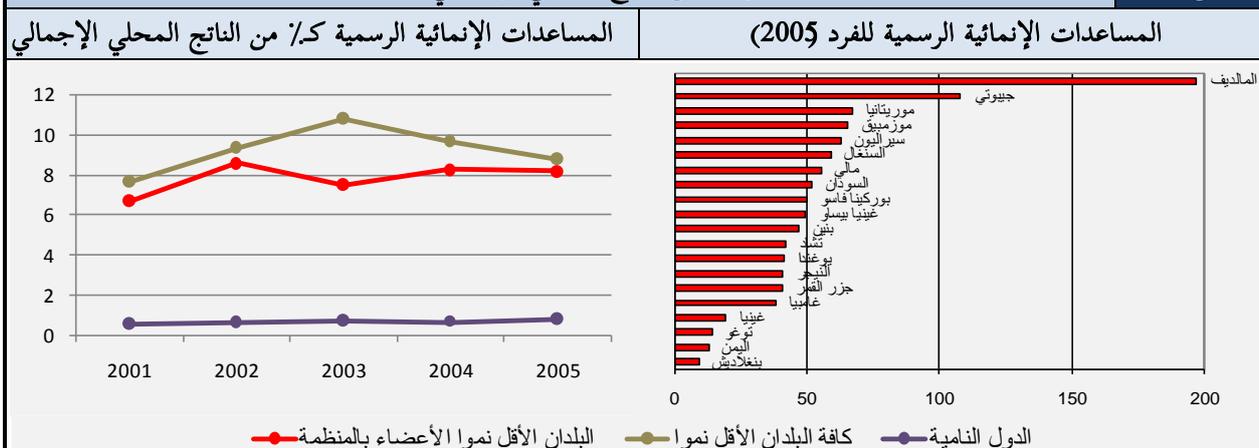
المساعدات الإنمائية الرسمية (*)						الجدول رقم 10
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
25538	24159	23351	17595	13467	16358	كافة البلدان الأقل نموا (بليون دولار)
25.3	32.7	35.7	32.6	28.7	29.6	كـ٪ من الدول المتقدمة
13376	12124	9676	9613	6961	9490	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (مليار دولار)
						كـ٪ من:
52.4	50.2	41.4	54.6	51.7	58.0	كافة البلدان الأقل نموا
13.2	16.4	14.8	17.8	14.8	17.2	الدول النامية
						صافي المساعدات التنموية الحكومية لكل فرد (\$) )
39	36	29	30	22	30	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
36	35	34	27	21	31	كافة البلدان الأقل نموا
19	14	13	11	9	13	الدول النامية

المصدر: الجدول أ-2 وأ-15 بالملحق. (\*) من كل المانحين مضمنة الهبات

ويلاحظ وجود الاتجاهات نفسها لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إذ تراجع صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إليها من 9.5 مليار دولار في عام 1990م إلى 7 مليار دولار في عام 2001م. وكما انخفضت حصتها في صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية وإلى كافة البلدان الأقل نموا بنسبة 2.4٪ و 6.3٪، على التوالي، في عام 2001م مقارنة بحصصها في عام 1990م. ورغم ذلك، فقد زاد صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الفرد باستمرار عقب عام 2001م لتصل إلى 13.4 مليار دولار و 30 مليار دولار، على التوالي، في عام 2005م. ومع ذلك، فقد إنخفضت حصتها في إجمالي صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نموا في السنة المذكورة إلى 52.4٪ مقارنة بنسبة 58.0٪ في عام 1990م. وكما لوحظ أيضا أن تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لا زالت تتجه في معظمها إلى عدد قليل من البلدان، حيث حازت فيه خمسة دول فقط (أفغانستان، السودان، بنغلاديش، موزمبيق وأوغندا) على 50٪ من تلك التدفقات في عام 2005م (أنظر الجدول الملحق أ-15).

وعلى المستوى الفردي، فقد كانت المساعدات الإنمائية الرسمية للفرد في البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة أقل من 70 دولار في 18 بلد منها، حينما حصلت البلدان المتبقية، المالديف وجيبوتي، على قيمة عالية بلغت 197 و 108 دولار على التوالي (أنظر الشكل رقم 6). وعلى النقيض من ذلك، فقد سجلت القيم الأقل لبنغلاديش (9.3 دولار) واليمن (13.0 دولار).

ومن الناحية الأخرى، يعرض الشكل رقم 6 حقيقة إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى كافة البلدان الأقل نموا كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها والتي يتضح أنها أعلى من تلك التي لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة خلال الفترة من 2001-2005م. وقد وصلت هذه النسبة إلى ذروتها لتصل إلى 10.8٪ في عام 2003م في الوقت الذي بلغت فيه نسبة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة إلى 7.5٪ في ذات السنة. وقد ذات هذه النسبة زيادة خفيفة لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في الوقت الذي انخفضت فيه لدى كافة البلدان الأقل نموا في السنتين التاليتين. وبالمقارنة، فقد كان إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان النامية منخفضا للغاية بمتوسط 0.7٪ خلال نفس الفترة.



المصدر: الجداول أ-3 وأ-15 و10

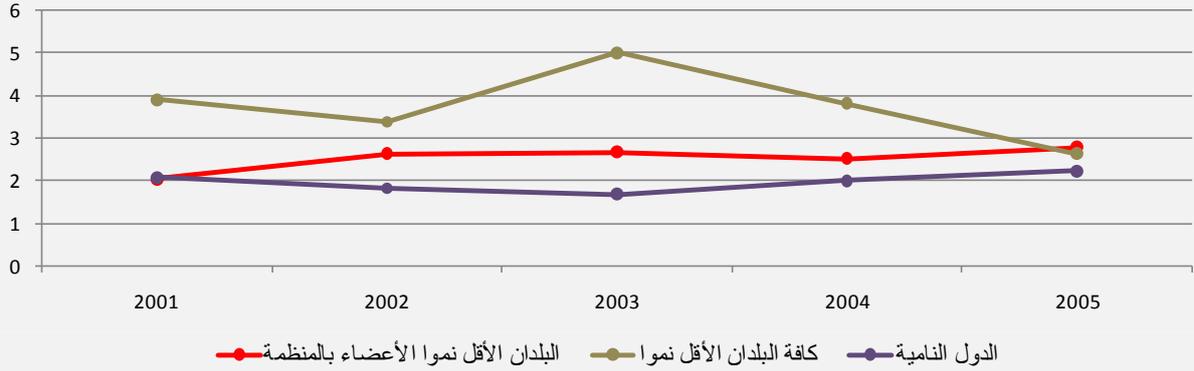
وفي المقابل، شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كافة البلدان الأقل نمواً زيادة مستمرة على مدار العقد الماضي. فقد ارتفعت قيمة تلك التدفقات، بالقيمة الإسمية، من 548 مليون دولار فقط في عام 1990م (انظر الجدول رقم 11) إلى 6.9 مليار دولار في عام 2001م. وبلغت تلك التدفقات ذروتها في عام 2003م بقيمة 10.8 مليار دولار، وإن لم يمثل ذلك سوى نسبة 6.8٪ من إجماليها إلى كافة البلدان النامية خلال العام المذكور. وفي عام 2005م، تراجعت قيمة تلك التدفقات إلى البلدان الأقل نمواً إلى 7.7 مليار دولار بما يعادل انخفاضاً بدرجات بلغت 4.1٪ في حصتها من إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية.

الجدول رقم 11						صافي إنسياب الاستثمار الأجنبي المباشر
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
7663	9511	10807	6349	6874	548	كافة البلدان الأقل نمواً (بليون دولار)
2.7	4.4	6.8	4.0	3.9	2.2	كـ% من الدول المتقدمة
4574	3729	3446	2967	2131	122	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة (مليون دولار)
						كـ% من:
59.7	39.2	31.9	46.7	31.0	22.3	كافة البلدان الأقل نمواً
9.1	10.5	13.5	15.7	17.7	2.1	دول منظمة المؤتمر الإسلامي

المصدر: الجدول أ-16 بالملحق

ويلاحظ وجود الاتجاهات نفسها لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة إذ ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في عام 2001م (2.1 مليار دولار) إلى أكثر من سبعة عشر أضعافه في عام 1990م (122 مليون دولار). واستمر ذلك الارتفاع خلال الأعوام التالية لتصل تلك التدفقات إلى 4.6 مليار دولار في عام 2005م بما يمثل نسبة 59.7٪ من إجماليها إلى كافة البلدان الأقل نمواً مقارنة بنسبة 31٪ في عام 2001م. ولم تمثل تلك النسبة سوى 9.1٪ من إجماليها إلى كافة بلدان المنظمة مقارنة بمثلتها في عام 2000م ومقدارها 17.7٪ (انظر الجدول رقم 11). إلا أنه، وكما هو الحال بالنسبة لباقي أشكال التدفقات المالية، تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة أيضاً في عدد محدود منها. ففي عام 2005م، استقطبت ثلاثة بلدان فقط (السودان وتشاد وبنغلاديش) نسبة 83٪ من إجمالي تلك التدفقات إلى كافة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة (انظر الجدول الملحق رقم أ-16).

ومن الجانب الآخر، يوضح الشكل رقم 7 أن إجمالي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكافة البلدان الأقل نمواً كان أعلى من مثيله لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية خلال الفترة من 2001-2005م. وبالمقارنة، فقد سجلت البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة النسبة الأعلى بـ 2.8٪.



المصدر: الجدول أ-2 وأ-16

#### 4. الدين الخارجي

على الرغم من الجهود الجادة التي يقوم بها المجتمع الدولي والبلدان الأقل نموا من أجل تخفيف عبء الدين الخارجي عن كاهل تلك البلدان، لا يزال الارتفاع الكبير في مستوى المديونية لدى غالبية تلك البلدان، بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يشكل عائقا خطيرا أمام جهودها التنموية ونموها الاقتصادي. وتستحوذ خدمة الدين على جزء كبير من الموارد المحدودة أصلا في ميزانيات تلك البلدان والتي كان يمكن أن تُوجَّه نحو القطاعات الإنتاجية والاجتماعية. كما تؤثر الديون المتراكمة سلبا على مناخها الاستثماري داخليا وخارجيا. ويزداد الوضع تفاقمًا بسبب تقلب التدفقات المالية الخارجية والعوائد التصديرية وارتفاع أسعار الواردات الأساسية لتلك البلدان، وخصوصا النفط.

وكما يتضح من الجدول رقم 12، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم على البلدان الأقل نموا كمجموعة من 124.7 مليار دولار في عام 1990م إلى 138.7 مليار دولار في عام 2001م، أي بمعدل ارتفاع سنوي بنسبة 1.02٪ خلال الفترة المشار إليها. وزاد دين كافة البلدان الأقل نموا الخارجي في السنوات الأربع التالية ليصل إلى 157.4 مليار دولار في 2005م وبذروة سجلها في 2004م بـ 163 مليار دولار.

ويلاحظ ظهور الاتجاهات نفسها لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة إذ ارتفع إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم عليها كمجموعة من 62.3 مليار دولار في عام 1990م إلى 70.6 مليار دولار في عام 2001م، أي بمعدل ارتفاع سنوي بنسبة 1.2٪ خلال هذه الفترة. ومع أن هذا الرصيد ارتفع في السنوات الثلاثة التالية ليصل 84.4 مليار دولار في عام 2004م، إلا أنه إنخفض بشكل طفيف ليصل إلى 80.7 مليار دولار في عام 2005م. وفي عام 2005م شكل رصيد الدين الخارجي القائم على مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة نسبة بلغت 51.3٪ من مجموع القائم على كافة البلدان الأقل نموا، ونسبة 11.2٪ من ذلك القائم على كافة البلدان الأعضاء في المنظمة.

إجمالي الدين الخارجي وإجمالي خدمات الدين						الجدول رقم 12
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
						إجمالي الدين الخارجي
157.4	163.0	157.0	147.0	138.7	124.7	كافة البلدان الأقل نموا (بليون \$)
5.7	5.9	6.1	6.2	6.1	9.4	ك٪ من الدول المتقدمة
80.7	84.4	80.9	75.5	70.6	62.3	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (مليون دولار)
						ك٪ من:
51.3	51.8	51.5	51.4	50.9	50.0	كافة البلدان الأقل نموا
11.2	11.3	11.5	11.6	11.5	15.1	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
						وإجمالي خدمات الدين
6340	6031	5194	5334	5444	4.3	كافة البلدان الأقل نموا (بليون \$)
2539	2444	2101	1924	2120	2.3	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (مليار دولار)
40.0	40.5	40.5	36.1	38.9	53.1	ك٪ من كل الدول القل نموا

المصدر: الجدولان أ-17 وأ-18 بالملحق

وبينما أدى تراكم رصيد الدين الخارجي لدى كافة البلدان الأقل نموا إلى زيادة إجمالي مدفوعات خدمة ديونها خلال تسعينات القرن الماضي، فقد نجحت البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في الإبقاء على ذلك العبء ثابتا خلال الفترة ذاتها (انظر الجدول رقم 12). فبينما ارتفع إجمالي خدمة الدين لدى كافة البلدان الأقل نموا عن مستواه في عام 1990م ليصل إلى 6.3 مليار دولار في عام 2005م، لم يرتفع ذلك الإجمالي لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة سوى من 2.3 مليار دولار في العام الأول إلى 2.5 مليار دولار فقط في العام الثاني. وبذلك انخفضت حصة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في إجمالي خدمة الدين لدى كافة البلدان الأقل نموا من 53.1٪ في عام 1990م إلى 40٪ في عام 2005م.

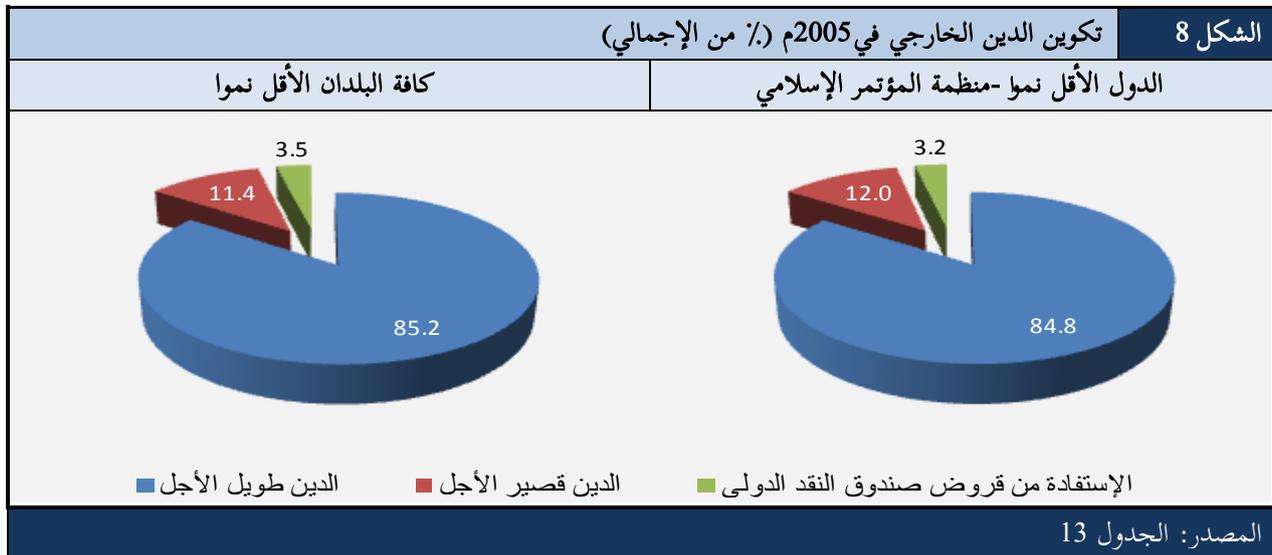
ويعتبر تركيب رصيد الدين الخارجي أحد العوامل الهامة في تحليل الدين نظرا لما له من تأثير مباشر على عمليات سداد الدين وإعادة جداولته وتخفيفه. وكما يتضح من الجدول رقم 13، يتألف إجمالي رصيد الدين الخارجي عموما من ثلاث فئات هي: الدين طويل الأجل، والدين قصير الأجل، وقروض صندوق النقد الدولي. ويشمل الدين طويل الأجل الديون الخاصة غير المضمونة والديون الحكومية والمضمونة حكوميا.

تكوين إجمالي رصيد الدين الخارجي (٪ من إجمالي رصيد الدين)						الجدول رقم 13
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
						كافة البلدان الأقل نموا
85.2	85.8	86.7	86.0	83.6	85.2	الدين طويل الأجل
11.4	10.3	9.7	10.2	12.1	10.5	الدين قصيرة الأجل
3.5	3.9	3.9	4.1	4.0	4.3	الإستفادة من قروض صندوق النقد الدولي
83.4	84.3	85.3	84.2	81.9	84.5	ذات التأمين العام
						البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
84.8	84.9	85.1	84.2	84.1	82.6	الدين طويل الأجل
12.0	11.6	11.1	11.8	11.8	12.7	الدين قصيرة الأجل
3.2	3.6	3.8	4.0	4.2	4.7	الإستفادة من قروض صندوق النقد الدولي
83.1	83.1	83.3	81.4	81.0	81.2	ذات التأمين العام

المصدر: الجداول أ-19، أ-20، أ-21 وأ-22 بالملحق

وتشير البيانات في الجدول رقم 13 و الشكل رقم 8 إلى أن الديون طويلة الأجل ظلت هي المكون الأساسي للدين الخارجي لدى مجموعة البلدان الأقل نموا، بما فيها ديون تلك الأعضاء في المنظمة. ففي عام 2005م، بلغت حصة تلك الديون في إجمالي رصيد الدين الخارجي نسبة 85.2٪ لدى كافة البلدان الأقل نموا، ونسبة 84.8٪ لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة. لم تعكس حصة الديون قصيرة الأجل في إجمالي رصيد الدين الخارجي لدى المجموعتين في عام 1990م

ولكنها وصلت في عام 2005م الى 11.4% لدى كافة البلدان الأقل نمواً (بزيادة 0.9 نقطة مئوية) و12% لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة (بانخفاض بلغ 0.7 نقطة مئوية). أما قروض صندوق النقد الدولي، فهي تمثل المكون الأصغر من مكونات الدين الخارجي لدى المجموعتين إذ بلغت حصتها حوالي 4% في عام 2005م. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة أكثر من 83% من رصيد الديون طويلة الأجل المستحقة على كافة البلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، لا تزال في شكل ديون حكومية وديون مضمونة حكومياً.



ومن ناحية أخرى، تمثل مستويات المديونية والقدرة على سداد الديون عاملين هاميين في رصد وتحليل وضع الدين الخارجي لدى البلدان الأقل نمواً. وبشكل عام، تعتمد قدرة البلد المدين على سداد دينه الخارجي وتحمل أعباء خدمة ديونه إلى حد كبير على قدرته الإنتاجية وفي نهاية المطاف، عوائده التصديرية من العملات الأجنبية. وتعتمد الأدبيات عموماً مقارنة التحليل النسبي في قياس مستويات المديونية لدى البلد المدين وقدرته على خدمة ديونه الخارجية. ويتم ذلك بحساب النسب التي تقيس تكلفة خدمة الدين بالعملة الأجنبية أو فاقد الإنتاج من خلال مقارنة حجم الدين الخارجي وخدمة الدين بالدخل القومي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات. وكما يتضح من الجدولين رقمي 14 و15، تتمثل النسب المستعملة في هذا السياق في نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي (EDT/GNI)، ونسبة الدين إلى الصادرات (EDT/XGS)، ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات (TDS/XGS)، ونسبة مدفوعات الفائدة على الدين إلى الصادرات (INT/XGS). وتقاس المديونية بنسبتي الدين إلى الدخل القومي الإجمالي والدين إلى الصادرات، بينما تقاس مدفوعات الدين بنسبتي خدمة الدين إلى الصادرات ومدفوعات الفائدة على الدين إلى الصادرات.

تقيس نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي (EDT/GNI) لدى أي بلد العبء الذي يشكله الدين الخارجي لذلك البلد على قدرته الإنتاجية ومدى قدرته على الدفع. ويشير ارتفاع تلك النسبة إلى أن معدل نمو الدين الخارجي أعلى من معدل نمو الدخل القومي الإجمالي، بما يشير إلى ثقل عبء الدين الملحق على عاتق ذلك البلد وتدهور كفاءته الائتمانية بسبب اضطرابه إلى التضحية بجزء متزايد من إجمالي قدرته الإنتاجية من أجل سداد دينه. ومن ناحية أخرى، فبالنظر إلى أن سداد الدين الخارجي يعتمد إلى حد كبير على العوائد التصديرية، فمن المنطقي أن تقاس قدرة البلد المدين على سداد دينه بنسبة دينه الخارجي إلى إجمالي صادراته من السلع والخدمات (EDT/XGS). وتقدر تلك النسبة عدد الأعوام التي يتعين على البلد التصدير خلالها حتى يتمكن من سداد دينه الخارجي كاملاً.

معدلات المديونية (%)						الجدول رقم 14
2005	2004	2003	2002	2001	1990	معدل الدين-إجمالي الدخل القومي (الدين الخارجي/إجمالي الدخل القومي)
60.2	72.3	80.7	85.0	85.2	91.8	كافة البلدان الأقل نمواً
51.0	59.4	65.0	69.2	69.2	78.7	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
40.9	48.3	52.6	57.2	58.4	54.4	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
28.7	34.3	37.8	39.2	39.2	36.2	الدول النامية
						معدل الدين-التصدير(الدين الخارجي/صادرات السلع والخدمات)
211.0	239.2	282.3	299.0	305.1	523.6	كافة البلدان الأقل نمواً
237.0	229.9	260.4	281.6	286.6	456.3	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
124.1	125.8	146.0	158.4	161.5	193.6	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
73.6	91.2	108.3	119.4	120.6	181.8	الدول النامية

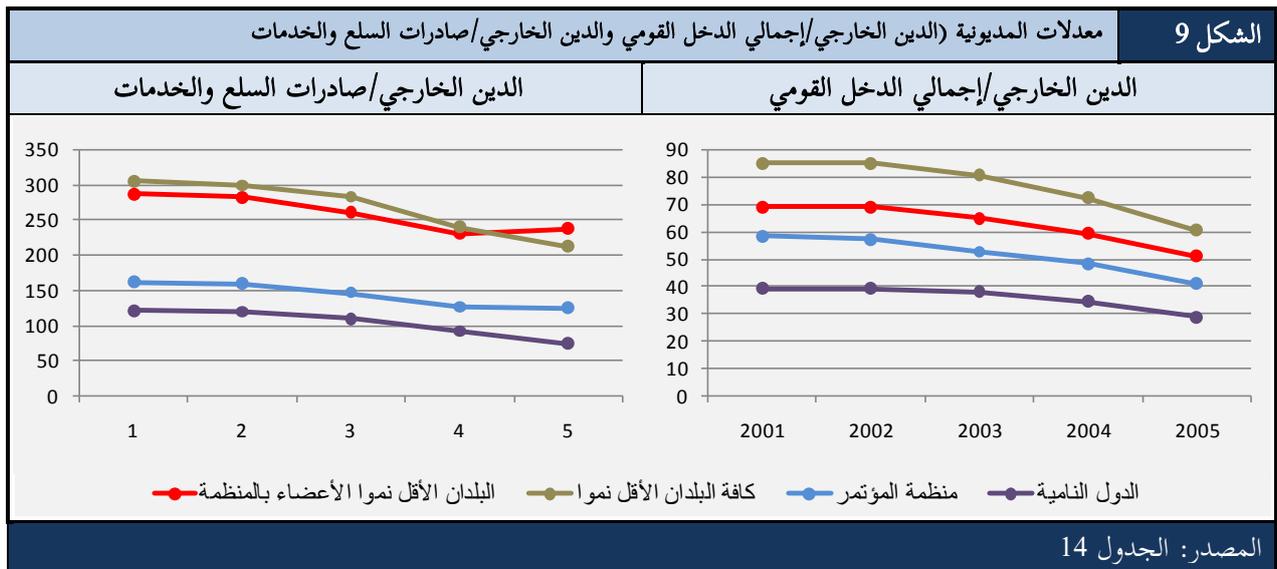
المصدر: الجدولان أ-23 وأ-24 بالملحق

وفي ضوء ذلك الفهم، تشير الأرقام المعروضة في الجدول رقم 14 والشكل رقم 9 إلى أنه على الرغم من أن نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي (EDT/GNI) لدى كافة البلدان الأقل نمواً شهدت تراجعاً طفيفاً منذ عام 1990م، إلا أنها ظلت، حتى عام 2003م أعلى من نسبة الثمانين في المائة<sup>7</sup> التي حددها البنك الدولي كمؤشر على شدة المديونية قبل أن تتراجع إلى نسبة 73.2٪ في عام 2004م و60.2٪ في عام 2005م. وعلى نفس النمط التنافسي، كانت تلك النسبة لدى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة أقل بكثير من مثيلتها لدى مجموعة كافة البلدان الأقل نمواً، وأقل كذلك من الحد الحرج وهو نسبة 80٪ مما يشير إلى أن أداء البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة كان أفضل بكثير من أداء البلدان الأقل نمواً. إلا أن تلك النسبة لدى المجموعتين بقيت أعلى بكثير من متوسطيهما لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية خلال الفترة نفسها. كما يلاحظ أن تلك النسبة لدى ستة من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة في عام 2005م كانت أعلى من حدها الحرج (80٪). (انظر الجدول الملحق رقم أ-23).

كما تشير الأرقام المذكورة في الجدول رقم 14 إلى أنه على الرغم من أن متوسطات نسبة الدين إلى الصادرات (EDT/XGS) لدى مجموعتي كافة البلدان الأقل نمواً والبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة شهدت تراجعاً منتظماً منذ عام 1990م، إلا أنها بقيت أعلى بكثير من مثيلاتها لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية. وكما في عام 2005م، ففي الوقت الذي تمكنت فيه مجموعة كافة البلدان الأقل نمواً من تخفيض هذه النسبة إلى 211٪ إلى أدنى من الحد الحرج بنسبة 220٪ الذي حدده البنك الدولي كمؤشر لحد المديونية<sup>8</sup>، يلاحظ أن مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة قد تعدت هذا الحد بنسبة 237٪. وتشير تلك النسبة لدى مجموعتي كافة البلدان الأقل نمواً والبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة في ذات العام إلى ضرورة تخصيص العوائد التصديرية لثلاثة أعوام في المتوسط حتى تتمكن كل مجموعة من سداد دينها الخارجي كاملاً. وعلى المستوى الفردي للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة، بلغت تلك النسبة في عام 2005م أكثر من 621٪ لدى سيراليون و308٪ لدى السودان في الوقت الذي جاءت فيه أدنى النسب بـ 65.3٪ و75.1٪ لدى كلا من اليمن والمالديف على التوالي (انظر الجدول الملحق رقم أ-24).

<sup>7</sup> البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي 2005، ص xxxi.

<sup>8</sup> البنك الدولي، التمويل الإنمائي العالمي 2005، ص xxxi.



وفي المقابل، تشير البيانات حول معدلات سداد الدين في الجدول رقم 15 والشكل رقم 10 إلى الأداء الجيد لمجموعة البلدان الأقل نمواً، وخصوصاً منها تلك الأعضاء في المنظمة، مقارنة بمجموعتي كافة بلدان المنظمة والبلدان النامية. فبينما انخفضت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (TDS/XGS) لدى كافة البلدان الأقل نمواً من نسبة 18٪ في عام 1990م إلى نسبة 8.5٪ في عام 2005م، فقد انخفضت كذلك لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من نسبة 16.6٪ إلى نسبة 7.5٪ خلال الفترة نفسها. وتعتبر هذه النسبة في الواقع مؤشراً تقليدياً على الكفاءة الائتمانية للبلد حيث تعكس مدى قدرته على الاستمرار في الاقتراض. فكلما ارتفعت تلك النسبة، ازداد الاحتمال بأن يخفق البلد، في حال حدوث تدهور في عوائده التصديرية، في خدمة ديونه، وبأن يسعى إلى إعادة جدولة مدفوعات دينه الخارجي.

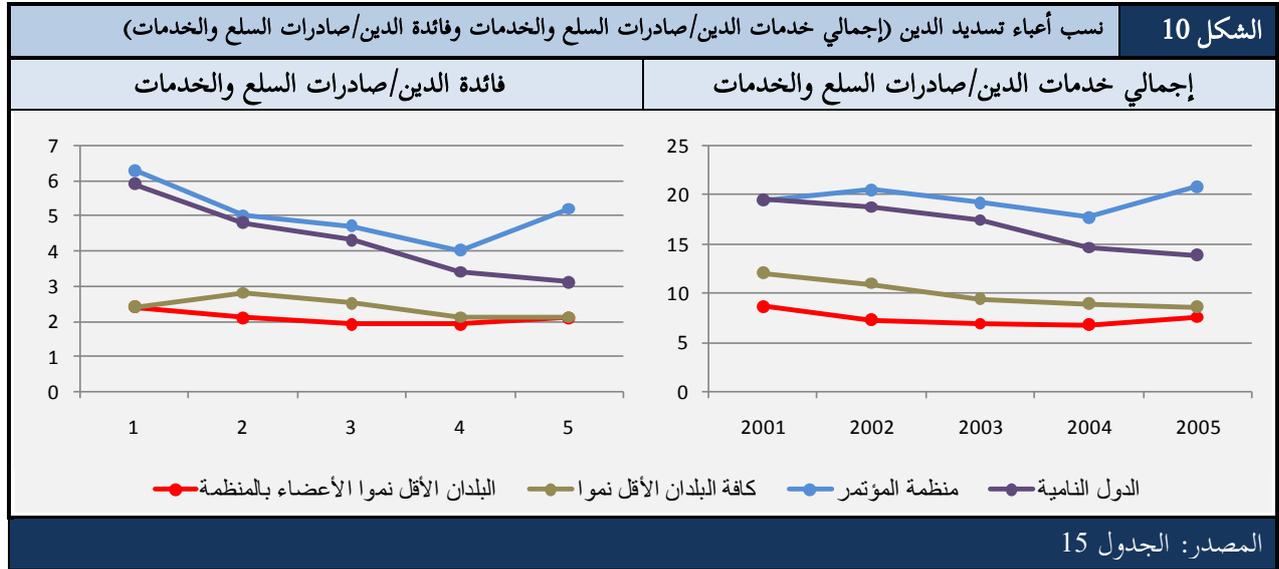
**الجدول رقم 15** معدلات عبء تسديد الديون (٪)

2005	2004	2003	2002	2001	1990	
						معدلات خدمات الدين (إجمالي خدمات الدين/صادرات السلع والخدمات)
8.5	8.9	9.3	10.9	12.0	18.0	كافة البلدان الأقل نمواً
7.5	6.7	6.8	7.2	8.6	16.6	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
20.8	17.7	19.2	20.4	19.4	23.3	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
13.8	14.6	17.4	18.7	19.5	20.1	الدول النامية
						معدلات الفائدة-الخدمات (الفائدة/صادرات السلع والخدمات)
2.1	2.1	2.5	2.8	2.4	6.7	كافة البلدان الأقل نمواً
2.1	1.9	1.9	2.1	2.4	6.0	البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة
5.2	4.0	4.7	5.0	6.3	9.1	دول منظمة المؤتمر الإسلامي
3.1	3.4	4.3	4.8	5.9	8.7	الدول النامية

المصدر: الجدولان أ-25 وأ-26 بالملحق

وتشير الأرقام في الجدول رقم 15 والشكل رقم 10 إلى أن أداء مجموعة البلدان الأقل نمواً، وخصوصاً منها تلك الأعضاء في المنظمة، كان أفضل بكثير من مثيله لدى مجموعتي بلدان المنظمة والبلدان النامية من حيث نسبة مدفوعات الفائدة على الدين إلى الصادرات (INT/XGS). فقد انخفضت تلك النسبة من 6.7٪ في عام 1990م إلى 2.1٪ في عام 2005م لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً ومن 6٪ إلى 2.1٪ لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة خلال الفترة نفسها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن نسبة مدفوعات الفائدة على الدين إلى الصادرات (INT/XGS) تعتبر مؤشراً أفضل على قدرة البلد المدين على خدمة ديونه من نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (TDS/XGS) على اعتبار أن الدائنين يهتمون بقدرة البلد المدين على خدمة مدفوعات الفائدة على الدين أكثر من اهتمامهم بقدرته على سداد أصل ذلك الدين.

وتنطوي تلك الإحصائيات الإجمالية على صورة أكثر امتزاجا على المستوى الفردي للبلدان. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن سبعة عشر بلد من بين البلدان الإثنيين والعشرين الأقل نموا الأعضاء في المنظمة قد صُنفت مؤخرا ضمن البلدان شديدة المديونية (الجدول الملحق رقم أ-17).



وفي الواقع، يعود التحسن الطفيف الذي شهده وضع المديونية الخارجية للبلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، منذ عام 2000م إلى هبات تخفيف الدين والإجراءات الأخرى التي أُتخذت في عام 1999م ضمن إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونظرا لأن القسم الأكبر من الدين الخارجي المستحق على البلدان الأقل نموا كمجموعة هو عبارة عن قروض رسمية تجاه جهات رسمية متعددة الأطراف، فإن المبادرة الخاصة بتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للبلدان الأقل نموا، وخصوصا منها تلك التي تصل ديونها الخارجية إلى مستويات لا يمكن تحملها. من هنا، فإنه من الضروري إعادة التأكيد على أهمية الدعم المقدم من المجتمع الدولي فيما يخص المساعدات وترتيبات تخفيف الدين، والتعجيل بالجهود المبذولة في هذا الشأن كشرطين أساسيين من شروط النهوض بالنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر لدى البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة.

وتتطلب الخطورة التي بلغت مشكلة الديون لدى البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في المنظمة، إيجاد حل شامل بما في ذلك التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من الإجراءات الرامية إلى تخفيف الديون الرسمية متعددة الأطراف بما يتيح معالجة الأسباب الهيكلية لمديونية تلك البلدان وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إليها. وتعتبر الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجهات المانحة، وخصوصا منها الأعضاء في نادي باريس وغيرهم من المانحين الثنائيين، بهدف تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على نحو أكثر سرعة وعمقا وشمولية، بما في ذلك تأجيل مدفوعات خدمة الدين القائم على البلدان الأقل نموا، خطوات مفيدة باتجاه إيجاد حل لمشكلة الديون المفرطة التي تعاني منها تلك البلدان.

ومن ناحية أخرى، لا بد أن تهدف الجهود التي تبذلها البلدان الأقل نموا المدينة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من إجراءات تخفيف الديون من خلال إرساء إطار وطني مساعد، بما في ذلك إجراء الإصلاحات المالية، ووضع الإطار الموازني المناسب، وإجراء التعديلات القطاعية بما يسهم في محو الفقر، والإسراع بعجلة النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات والمدخرات والاستثمار، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وزيادة فرص العمل، والارتقاء بالقدرة التنافسية على المستوى الدولي.

## النافذة الثانية الديون الخارجية والبلدان الأقل نموا

يعتبر عبء الديون الخارجية واحدا من العقبات الرئيسية التي تقف أمام تكوين رأس المال المستمر والنمو الإقتصادي في معظم البلدان الأقل نموا. وقد وصلت هذه البلدان مرحلة عجزت فيها بكل بساطة عن تسديد هذه الديون دون مساعدة المانحين، والمؤسسات الدولية والدول المتقدمة. يجب أن ينتج أي إقتصاد في مرحلة النمو تحت الظروف المعتادة والعادية بأكثر مما يستهلك حتى يتمكن من تصديره للفائض. وأكثر من ذلك، يستوجب عليه أن يصدر بأكثر مما يستورد حتى يتمكن من تكوين احتياطي من النقد الأجنبي الذي سيخصصه لتسديد ديونه. ومن الناحية الأخرى، يحتاج القطر الأقل نموا لرأس المال الضروري للتنمية، والذي يمكن جمعه فقط عندما تكون مدخراته أكثر من نفقاته الإستثمارية. وكما يحتاج إلى إستيراد كم متنوع من الإستهلاك، وإلى سلع وسيطة وأخرى رأس مالية لمسيرته التنموية، وإلى السلع التي لا يستطيع إنتاجها أو ذات كمية محدودة. ولذا، يواجه البلد الأقل نموا النموذجي بالإنتاج، الإدخار والفجوة التجارية في نفس الوقت. وهذا يشرح السبب وراء دخوله في الديون في المقام الأول. إن أنجع سياسة لتسديد الديون تكمن في زيادة عائد الصادرات وتقليص نفقات الإستيراد، الشيء الذي تتبعه العديد من البلدان الأقل نموا كسياسة بوضع تعريف جمركية عالية على الواردات من الخارج. وهذه البلدان غير قادرة في نفس الوقت لتوسيع صادراتها إلى البلدان المتقدمة، لا سيما أن الولوج في تلك الأسواق معاق بمعدلات التعرفة الجمركية العالية التي تعمل بها الدول المتقدمة. المحاولات التي تمت في الماضي لتخفيف الديون الخارجية للبلدان الأقل نموا والدروس المستقاة منها: أولاً: على البلدان الأقل نموا تحقيق فائض تجاري بتعظيم صادراتها وتحجيم وارداتها لتمكين من تسديد ديونها الخارجية. إن صادرات البلدان الأقل نموا تعتمد على المنتجات الزراعية والمنسوجات. ولكن معظم البلدان المتقدمة لا زالت تفرض تعرفه جمركية عالية على الواردات من هذه المنتجات. فمن الممكن أن تساعد البلدان المتقدمة يد العون للبلدان الأقل نموا بتخفيضها لهذه التعريفات الجمركية المفروضة على هذه المنتجات. وفي نفس الوقت، يجب السماح للبلدان الأقل نموا بفرض تعريف جمركية عالية على وارداتها لتحافظ على ميزان تجاري إيجابي، الشيء الذي يبرر تفاهما أفضل بين البلدان المتقدمة والأقل نموا لتطبيق مثل هذه السياسات. ثانياً: أصبح من الضروري على البلدان الأقل نموا البحث عن المساعدات من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، طالما أن إقتصاداتها الفقيرة المعاققة بالديون يعوزها الوصول إلى التمويل الخاص وتعيش في مراحل أزمات مالية. ولكن مشروعية صندوق النقد الدولي المصاحبة لمساعداته المالية أصبحت تواجه نقدا حادا. وفي هذا يقول بيرد، "إن صندوق النقد الدولي يعكس سلطة تصاققية وليس ظروف إقتصادية وهذا ينبع في معظمه من المصالح الشخصية السياسية للمساهمين الرئيسيين في التمويل." فعلى سبيل المثال، قد تتضمن هذه الإتفاقيات شروطا بتمير قوانين محددة تقود إلى فقدان السيادة والإستقلالية الوطنية (Stiglitz, 2002). وخرجت الإقتراحات التي تستوجب تعيين الأساليب التي تضع في الإعتبار حاجات تلك البلدان. وواحد من الإختيارات يشير إلى إسناد مساعدات صندوق النقد الدولي إلى الإنتقائية بدلا عن المشروعية. وعليه، يجب تقديم المساعدات المالية إلى البلدان التي تنفذ إصلاحاتها الإقتصادية بصورة فعالة بدلا من أن تكون مرغمة على قبول إصلاحات التمويل الغير مرغوب فيها. وحسب ما ذكر Stiglitz فإن هناك دليل إقتصادي هو أن المعونة الإنتقائية يمكنها تعزيز النمو الإقتصادي بشكل ملموس وتساعد على تخفيف الفقر في هذه البلدان. ثالثاً: هناك صيغة جديدة لإعادة هيكلة الديون تركز على ترتيبات المقايضة. ويفاد أن إعادة هيكلة الديون لا تساعد البلدان الأقل نموا على المدى القصير ولكنها في كثير من الحالات تأجيل للمشكلة وليس حلا لها. وأما ترتيبات المقايضة، من الناحية الأخرى، لها جانب إيجابي يتمثل في إمكانية تسديد الديون بالعملات المحلية. وواحدة من ترتيبات المقايضة الشائعة تعرف باسم مقايضة أسهم الدين (debt-equity swap)؛ وهذه تشمل تبديل المستثمر، مع البنك المركزي للبلد المدين، ديون البلد المطالب بها مخفضة في السوق الثانوي للعملات المحلية، لتستخدم كإستثمار للأسهم العادية" (Nafziger, 1993). وبهذه الطريقة يكون من السهل تسديد الديون وتزويد البلدان الأقل نموا بجملة من المساعدات. هنالك صيغ أخرى من صيغ ترتيبات المقايضة يمكن توظيفها كذلك.

### المراجع:

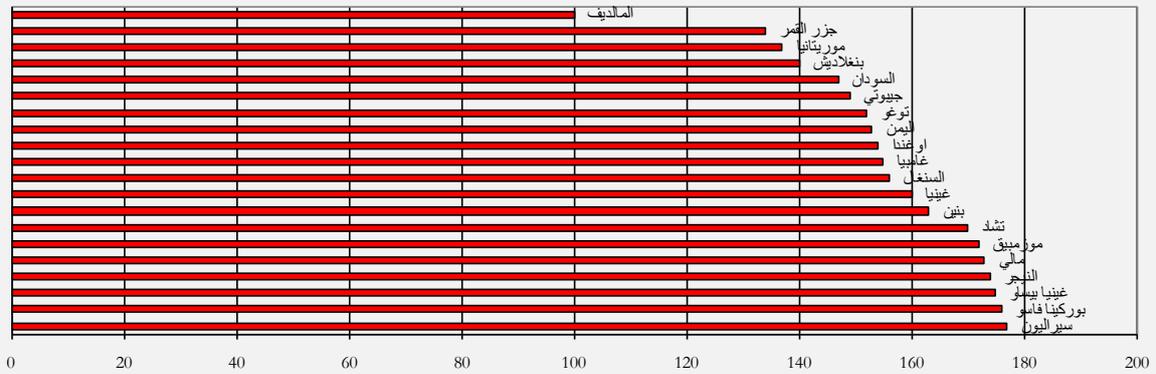
1. Nafziger, e. Wane, The Debt Crisis in Africa. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1993
2. Stiglitz, Joseph E. Globalization and Its Discontents. New York: W. W. Norton&Co., 2002
3. World Bank. Global Development Finance: Financing the Poorest Countries Analysis and Summary Tables.
4. Wahington, D. C. The World Bank, 2002.

## 5. التنمية البشرية ومحو الفقر

اكتسب البعد الاجتماعي لعملية التنمية أهمية خاصة في العقود الأخيرة على اعتبار أنه لا بد من مشاركة الشعوب بصورة نشطة في تلك العملية مع الاستفادة بدرجة أكبر من الخدمات الاجتماعية وخصوصا في مجالات التعليم والصحة. فالتنمية البشرية التي تعتمد على زيادة الاستثمار في الموارد البشرية من شأنها تحقيق درجة أكبر من الفاعلية والإنتاجية في تخصيص الموارد، وهي تعمل بذلك كآلية مولدة للنمو. وبالفعل، فإن التنمية البشرية تسهم بشكل مباشر في رفاهية الشعوب من خلال رفع مستوى معيشتها ومحو الفقر في المجتمع. وكما هو الحال في الكثير من البلدان النامية، أولت البلدان الأقل نموا، بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أهمية خاصة إلى التنمية البشرية ومحو الفقر على مدار العقد الفائت. إلا أن تجربة تلك البلدان في هذا المجال تشير إلى أنه على الرغم من نجاح بعضها في تحقيق تقدم باهر على صعيد التنمية البشرية، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر، إلا أن الكثير منها مُمَيَّ بنكسات خطيرة.

ويعرض الجدول الملحق رقم أ-27 صورة شاملة وحديثة عن وضع التنمية البشرية في البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة مرتبة حسب أدائها من حيث مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2005م. وكما يتضح من الجدول المذكور، فمن بين البلدان العشرين الأقل نموا الأعضاء في المنظمة التي حُسب لها مؤشر التنمية البشرية في عام 2005م، تُصنَّف منها 10 بلدان فقط ضمن البلدان متوسطة التنمية البشرية، بينما تصنف البلدان الباقية ضمن البلدان منخفضة التنمية البشرية. وكانت هذه الأرقام 5 و15 على التوالي، في عام 2004م، مشيرة إلى تحسن في خمسة بلدان تمت ترقيتها إلى مستوى البلدان متوسطة التنمية البشرية. ولكن، تشير الأرقام بمؤشر التنمية البشرية إلى أن 10 من البلدان الأقل نموا الأعضاء بمنظمة المؤتمر تم تصنيفها بين العشرين بلد الأقل تنمية في العالم بعد إلتحاق السنغال إلى هذه الفئة في عام 2005م. يبين الشكل رقم 11 ترتيب البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في مؤشر التنمية البشرية ترتيبا تنازليا. ويتضح من هذا الترتيب أن المالديف هي البلد الوحيدة التي استطاعت رفع مستوى تنميتها ووجدت مكانا لها بين المئة دولة الأولى في المؤشر.

الشكل 11 ترتيب مؤشر التنمية البشرية للبلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة (2005م)



المصدر: الجدول أ-27 بالملحق

وتشير العلامة السالبة في العمود الأخير من الجدول الملحق رقم أ- 27 (مؤشر التنمية البشرية المعدل، أو ترتيب البلد من حيث ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ناقصا ترتيبه من حيث مؤشر تنميته البشرية) إلى أن الترتيب من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كان أفضل من مثيله من حيث مؤشر التنمية البشرية لدى 17 من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة مما يستوجب زيادة الاستثمار في الموارد البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية بشكل أفضل وعلى نطاق أوسع في تلك البلدان.

<sup>9</sup> هو محاولة لقياس البعد الاجتماعي في عملية التنمية. وهو مؤشر مركب من العيش في صحة جيدة لأمد طويل مقاسا بالعمر المتوقع عند الولادة، والمعرفة مقاسة بمعدل تعليم الكبار ونسبة إجمالي الالتحاق بالمدارس، ومستوى الدخل مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

ومن أجل فهم أفضل لأداء البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة من حيث مؤشر التنمية البشرية، يعرض أيضا الجدول الملحق رقم أ-27 بيانات العناصر الأساسية المكونة لهذا المؤشر. ويعتبر العمر المتوقع عند الولادة واحدة من أكثر المؤشرات الكلية المهمة حول التنمية البشرية طالما أنه يعكس مستوى الحصول على الخدمات الصحية في المجتمع. فالبرغم من أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة لمجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ( 55.5 سنة) يكاد يكون مساويا لمثيله لدى كافة البلدان الأقل نموا (55.6 سنة) في عام 2005م، إلا أنه وبالطبع كان أدنى من متوسط البلدان النامية (66.1 سنة) والعالم (68.1 سنة).

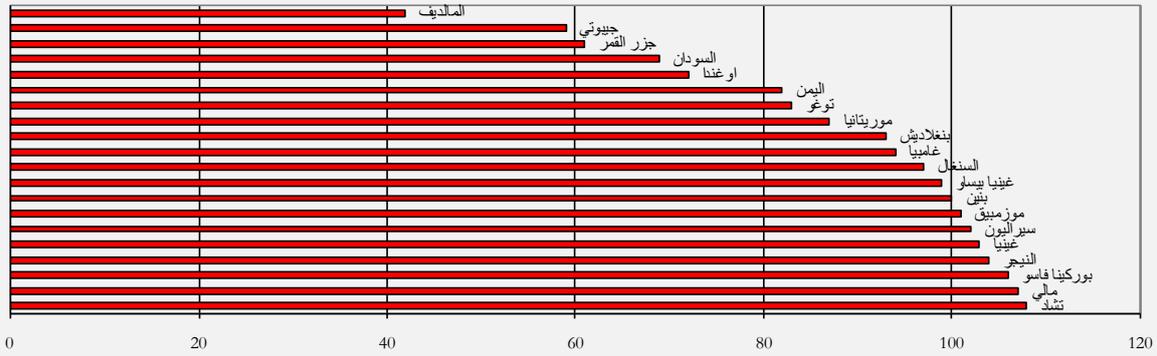
ومن ناحية أخرى، يساهم حصول السكان على المعرفة من خلال التعليم والتدريب بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية البشرية التي تساهم بدورها في رفع مستويات المعيشة من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي. ويمكن تقييم التقدم المحرز في هذا المجال عموما من خلال دراسة أهم مؤشرين من مؤشرات الحصول على المعرفة، وهما معدل تعليم الكبار ونسبة إجمالي الالتحاق بالمدارس. وكما يتضح من الجدول الملحق رقم أ-27، كان معدل تعليم الكبار لدى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (35.5) أدنى بكثير من متوسطه لدى كافة البلدان الأقل نموا (58.6). هذا، ففي الوقت الذي سجلت فيه فقط المالديف (96.3)، أوغندا (66.8) والسودان (60.9) من بين البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة متوسطات أعلى من تلك التي كانت لدى كافة البلدان الأقل نموا، يلاحظ أن بوركينا فاسو، النيجر، مالي، تشاد وغينيا بقيت بمتوسطات أدنى من 30٪. وعلاوة على ذلك، فقد كان متوسط معدل إجمالي الالتحاق لدى مجموعة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة (44.8٪) أدنى أيضا مما كان عليه لدى كافة البلدان الأقل نموا (49.4٪). وعلى المستوى الفردي للبلدان، فقد كان هذا المتوسط أعلى لدى 8 بلدان من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة مما كان عليه لدى كافة البلدان الأقل نموا وأقل من 30٪ لدى جيبوتي، بوركينا فاسو والنيجر.

ومن ناحية أخرى، تعزى مشكلة الفقر لدى الكثير من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة عموما إلى حرمان شرائح كبيرة من سكان تلك البلدان من الخدمات الاجتماعية والبشرية الأساسية التي تحتاج إليها وافتقارها إلى الموارد الكافية لتحسين دخلها. وهي ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد ترتبط أساسا بضعف الأداء الاقتصادي، ونقص الموارد البشرية، وعدم كفاية الخدمات الاجتماعية، وقصور نظر السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، يجيء مؤشر الفقر البشري الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمحاولة لقياس البعد البشري للفقر. وهو مؤشر مركب يركز على ثلاثة أوجه رئيسية من أوجه الحرمان البشري، وهي: العمر المتوقع مقاسا بنسبة من لا يُتوقع عند الولادة بلوغهم سن الأربعين، والمعرفة المقاسة بمعدل أمية الكبار، ومستوى الحياة الكريمة مقاسا بنسبة السكان المحرومين من مصادر المياه النقية وبنسبة الأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن عن المستوى المطلوب في سنهم (انظر الجدول الملحق رقم أ-28).

وحسب أرقام مؤشر الفقر البشري لعام 2005م كما يعرضها الجدول الملحق رقم أ-28، تعاني في المتوسط نسبة 42.5٪ (أي 147.14 مليون نسمة) من مجموع السكان لدى 20 بلد من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة من الفقر البشري. وزادت النسبة التي سجلها المؤشر على 50٪ لدى سبعة من تلك البلدان، هي: تشاد، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وغينيا، وسيراليون وموزمبيق، مما يعني أن أكثر من نصف سكان تلك البلدان يعاني من الفقر البشري. وكما يلاحظ أنه من حيث ترتيب 108 بلد بحسب مؤشر الفقر البشري، تُصنّف تسعة من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ضمن البلدان العشرة الأخيرة. يوضح الشكل رقم 10 ترتيب البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ترتيبا تنازليا حسب مؤشر الفقر البشري.

وعند النظر في التقدم الذي أحرزته البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة من حيث المؤشرات الأساسية للفقر البشري، يلاحظ من الجدول الملحق رقم أ-28 أن أداء العديد من تلك البلدان لا يزال دون المستوى المطلوب للتخفيف من حدة الفقر. فعلى سبيل المثال، لا تزال نسبة من لا يتوقع عند الولادة بلوغهم سن الأربعين في عام 2005م تزيد على 30٪ لدى 6 بلدان. كما تفوق نسبة أمية الكبار 50٪ لدى 10 من تلك البلدان فيما تفوق نسبة السكان المحرومين من مصادر المياه النقية 30٪ لدى 13 بلد، و 50٪ وأكثر لدى 5 منها. وتبلغ نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة 30٪ أو أكثر لدى تسعة من تلك البلدان (الجدول الملحق رقم أ-28).

الشكل 12 ترتيب مؤشر الفقر للبلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة (2006م)



المصدر: الجدول أ-28 بالملحق

وباعتبار الفقر أحد أهم التحديات التي تواجه العالم وعائقاً رئيسياً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد اعتبر المجتمع الدولي أن العمل على تخفيف حدة تلك الظاهرة وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية من أهم الأهداف التنموية. وفي هذا السياق، اتفق المجتمع الدولي في القمة العالمية التي عقدت في عام 1995م حول التنمية الاجتماعية على الحاجة إلى وضع أهداف كمية ومحددة زمنياً لتخفيف الفقر، وأكد بصورة خاصة على ضرورة تطوير تعاريف الفقر ومؤشراته وقياساته. ثم اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية خلال مؤتمر قمة الألفية في عام 2000م وفي مقدمتها خفض نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف، وتوفير التعليم الأساسي للجميع، وخفض معدل وفيات الرضع والأطفال بواقع الثلثين، وخفض نسبة المحرومين من مصادر المياه النقية إلى النصف بحلول عام 2015.

إلا أن واقع التنمية البشرية وتخفيف الفقر كما تمت مناقشته أعلاه يعكس بوضوح مدى البطء الذي تقدمت به غالبية البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من حيث التنمية البشرية.

## النافذة الثالثة

### دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف الفقر في البلدان الأقل نمواً

كان تبني قرار هيئة الأمم المتحدة حول عقد الأمم المتحدة لإزالة الفقر (1997-2006م) معلماً بارزاً لتعبئة الدعم العالمي من أجل مواجهة العالمية ضد الفقر. في إعلان الألفية لسنة 2000 حددت القمة العالمية الفقر بأنه التحدي الأكبر في القرن الجديد. وانطلاقاً من ذلك، فقد وضع رؤساء العالم هدف تخفيف الفقر إلى النصف بحلول عام 2015م في مقدمة الأهداف الإنمائية للألفية. إن إمكانية مساهمة التمويل متناهي الصغر الحقيقية، أثناء السعي والبحث عن أدوات مثلى لتخفيف الفقر خاصة في البلدان الأقل نمواً، قد تم إدراكها والوعي بها في نطاق واسع من منطلق التجارب الواقعية في بعض البلدان. وبانطلاقته في عام 1976م من بنغلاديش، وهي كذلك بلد من البلدان الأقل نمواً، فقد أفادت تقديرات عام 2003م أنّ هنالك أكثر من 67 مليون من الفقراء وذوي الدخل المنخفضة أصبحوا يستفيدون من التمويل متناهي الصغر في العالم، في عدد يفوق السبعين بلداً-بما فيها البلدان الأقل نمواً- من خلال برامج فعالة للقروض/التمويل متناهي الصغر. إن تجربة البلدان الأقل نمواً خاصة، ابانت أنّ القروض متناهي الصغر والتمويل متناهي الصغر أدوات فعالتين لإزالة الفقر ومساندة الناس، وخاصة المرأة.

بنك جرامين Grameen Bank ببنغلاديش يقف كأكبر مانح للقروض متناهي الصغر في العالم، ويمتلك البنك حسب آخر أرقامه في فبراير 2008م شبكة لـ 2499 مكتب فرعي في أكثر من 81334 قرية تقدم خدماتها لـ 7.45 مليون من عملائه الذين تشكل النساء نسبة 97٪ منهم. وحتى الآن قدم البنك قروضاً بلغت 6.8 مليار دولار في قيمتها. هذا وقد أُلحق برنامج القروض متناهي الصغر في إستراتيجية التنمية القومية ببنغلاديش كأداة أكثر فعالية تهدف إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لمحو الفقر بحلول 2015م. وفي المقابل، تتصدر بنين مجموعة البلدان الأقل نمواً التي تحوز على أكبر عدد من مؤسسات التمويل متناهي الصغر في منطقة الإتحاد المالي لغربي إفريقيا بـ 17 مؤسسة للتمويل متناهي الصغر تتعامل مع 143365 من العملاء بإجمالي قروض بلغ 126.4 مليون دولار أمريكي.

في عام 2004م، وفي إطار تنفيذ برنامج العمل الخاص بالبلدان الأقل نمواً للعقد 2001-2010م، أدركت أهمية دور الوسيط التمويلي في عملية تخفيف الفقر في البلدان الأقل نمواً، لطالما تم التحقق من أنّ التمويل متناهي الصغر يرفع القدرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية بصورة فعالة، ويقود الفقراء إلى الحياة الإقتصادية العادية، وينشط الأسواق المحلية، ويخلق العمل وفرص الاستخدام في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، فقد أصبح تأثير القروض والتمويل متناهي الصغر عظيم في حالات الفقر المدقع، شريطة تقديمهما كأداة تستميل وتحفز النشاط الإقتصادي كجزء من إستراتيجية واسعة تستهدف إزالة الفقر مقرونة ببرامج للحماية الإجتماعية، ومشاريع الاستخدام المستمرة، وفي التعليم والتدريب.

ولكن، ومما يجب ذكره هو أنّ مشاكل أنشطة التمويل متناهي الصغر في البلدان الأقل نمواً، مثل إنعدام البيئة السياسية والتنظيمية، الوصول الغير كافي إلى المعلومات وضعف القدرة البشرية والمؤسسية في مواكبة التمويل متناهي الصغر، قد تحد من الوصول إلى الإستفادة من القروض متناهي الصغر بصورة فعالة. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدلات الإنخراط (penetration rates) التي تصل إلى 1٪ في معظم البلدان الأقل نمواً تشير إلى إمكانيات عالية بالتوسع المستقبلي لهذه البرامج في هذه البلدان لتعزيز الجهود الرامية إلى إزالة الفقر وإلى إمكانياتها كأداة سياسية مهمة.

وكما ذكر أعلاه، فإن المساندة، وخاصة مساندة المرأة في مواجهتها للحرمان العالمي والفقر، تستحق ذكراً خاصاً باعتبارها أكثر أثر فعال من آثار التمويل متناهي الصغر. فمن خلال التمويل متناهي الصغر، لم تصبح المرأة من كاسبي الدخل المالي فقط، بل أصبح لها صوتاً مسموعاً وأثراً مجدياً في القرارات المنزلية، إلى جانب التغيير الإيجابي تجاهها في المواقف الأسرية والمجتمعية. ختاماً، حصلت المرأة على فرص محسنة للربط والوصول الأفضل للمعلومات والأسواق. كل هذا قد يضيف إلى الثقة في النفس عند المرأة ويرفع من قدرها الإجتماعي.

#### المصادر:

1. Khandker, S. R., Fighting Poverty with Microcredit: Experience in Bangladesh, World Bank, Oxford University Press, New York, 1998.
2. www.grameen-info.org/bank
3. EDFI Newsletter, Issue 1, October 2005, at www.edfi.be
4. United Nations Substantive Session of 2004, "Resources mobilization and enabling environment for poverty eradication in the context of the implementation of the Programme of Action for the LDCs from the Decade 2001-2010, Addendum", June 2004.

## 6. الخلاصة والتوصيات

تمثل البلدان الخمسون الأقل نمواً، بسكانها الذين يزيدون على السبعائة مليون نسمة، الشريحة الأفقر والأضعف بين شرائح المجتمع الدولي. وتفتقر هذه الفئة من البلدان بصفة خاصة إلى القدرة على تطوير اقتصاداتها المحلية التي تتأثر تأثراً شديداً بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية. ويعيق الضعف الهيكلي الذي تنسم به اقتصادات تلك البلدان وضعف قدراتها التنموية، إلى جانب الكثير من العقبات الجيوفيزيائية، الجهود المستمرة التي تبذلها حكوماتها للارتقاء الفاعل بمستوى معيشة شعوبها. من هنا، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان تمثل تحدياً حقيقياً لها فقط ولشركائها التنمويين وللمجتمع الدولي ككل.

يُصنف إثنان وعشرون بلداً عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن البلدان الخمسين الأقل نمواً في العالم وهي تتمتع بوزن كبير ضمن هذه المجموعة. فقد بلغ مجموع سكانها في عام 2006م (354.75)، أو نسبة 48.5% من مجموع سكان كافة البلدان الأقل نمواً، كما بلغت حصة إجمالي إنتاجها (ناتجها المحلي الإجمالي) نسبة 54.8% من إجمالي إنتاج المجموعة ككل، وحصة إجمالي صادراتها السلعية نسبة 39.1% (القيمتين بالدولار الأمريكي). إلا أنه، وكما هو الحال بالنسبة لباقي البلدان الأقل نمواً، تعاني اقتصادات معظم البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ضعف هيكلها الاقتصادي ونقص قدراتها التنموية مما يعيق جهودها من أجل التحسين الفاعل لمستوى معيشة غالبية شعوبها.

وتقع غالبية البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة (18 بلداً) في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء بينما تقع أربعة منها في آسيا. وتضم المجموعة ستة بلدان غير ساحلية وبلدين جزيريين. وتفتقر تلك البلدان، وخصوصاً تلك الواقعة منها في أفريقيا جنوب الصحراء، إلى القدرة على تطوير اقتصاداتها الوطنية وضمان مستوى المعيشة اللائق والمستدام لشعوبها إضافة إلى شدة تأثير اقتصاداتها بالصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية. ولا يزال 14 بلداً منها يُصنف ضمن البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية التي تعتمد في جهودها التنموية على إنتاج وتصدير عدد محدود من السلع، هي في معظمها سلع زراعية. وأكثر من ذلك، يُصنف 17 بلداً من البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن مجموعة البلدان الفقيرة شديدة المديونية.

كان الأداء الاقتصادي، مُقاساً بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لدى مجموعة البلدان الأقل نمواً، بما فيها تلك الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، جيداً اعتباراً من عام 2000م. ويظهر ذلك بوضوح على سبيل المثال في عام 2001م، وهو العام الذي شهد تباطؤاً في النشاط الاقتصادي العالمي، حيث فاق متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سجلته مجموعتنا كافة البلدان الأقل نمواً والبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة (7.1% و5.6% على التوالي) بأكثر من المستوى العالمي ولدى البلدان النامية. ومما عزز هذا الأداء المشجع للنمو لدى البلدان الأقل نمواً، وخصوصاً اعتباراً من عام 2003م، الزيادة الملحوظة التي شهدتها التدفقات المالية الخارجية، وفي مقدمتها التدفقات المالية الخاصة، بما فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدات الإنمائية الرسمية، إلى تلك البلدان خلال الفترة المذكورة. كما شهدت قيمة صادراتها أيضاً زيادة معتبرة تجاوباً مع زيادة الأسعار العالمية للسلع في الفترة نفسها.

إلا أنه على الرغم من هذه الصورة العامة المشجعة لأداء النمو الاقتصادي للبلدان الأقل نمواً، إلا أنه لا تزال هناك فروقات متزايدة فيما بينها. وفي هذا السياق، يلاحظ أن الجزء الأكبر من الإنتاج والصادرات والتدفقات المالية لا يزال يتركز في عدد محدود من تلك البلدان. وتظل بعض القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً مصدر قلق حقيقي. ويذكر من بين تلك القضايا الاعتماد المفرط على تدفقات المساعدات الخارجية وعلى صادرات السلع الأولية المعرضة لتقلبات الأسعار العالمية، وثقل عبء الدين الخارجي، وبطء التقدم المحرز على صعيد التنمية البشرية وتخفيف الفقر.

وعلى ذلك، تلقي مجموعة البلدان الأقل نمواً عناية خاصة ضمن الجهود التنموية التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة على اعتبار أن الاحتياجات التنموية لتلك البلدان تفوق احتياجات أية بلدان نامية أخرى. وازدادت القناعة مؤخراً بضرورة الالتزام بتقديم دعم دولي أكثر فاعلية إلى تلك البلدان. وفي هذا السياق، أقر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً في مايو 2001م برنامج عمل العقد 2001-2010م لصالح أقل البلدان نمواً والذي ينص بوضوح على سياسات وإجراءات يتعين

تنفيذها من قبل تلك البلدان من جهة، ومن قبل شركائها التنمويين من جهة أخرى للنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في تلك البلدان وتمكينها من التكامل المجدي مع الاقتصاد العالمي.

وقد أعلنت الدول والحكومات التي شاركت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا التزامها بالعمل سويا للمساعدة على الحصول على الموارد المالية والاستمرار في إيلاء عناية خاصة للاحتياجات التنموية للبلدان الأقل نموا والبلدان الجزيرية الصغيرة النامية. من هنا، ينبغي على البلدان المتقدمة، وخصوصا منها الشركاء التنمويين للبلدان الأقل نموا، أي الدول المانحة، بذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها فيما يخص الأهداف والسياسات والإجراءات المتفق عليها وتقديم الدعم المناسب، وخصوصا منه المالي والفني، لتحقيق ذلك. وينبغي على تلك البلدان بصورة خاصة بذل جهود ملموسة لتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية وموارد تخفيف الدين المتفق عليها دوليا إلى البلدان الأقل نموا.

ويكتسي تنفيذ ومتابعة برنامج عمل العقد 2001-2010م لصالح أقل البلدان نموا أهمية قصوى. وبالفعل، توجد ضرورة لإرساء الآليات والترتيبات الفعالة من أجل تنفيذ تلك السياسات والإجراءات ومتابعتها، واستعراضها، ورصدها على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية. فعلى المستوى الوطني، يمكن للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة القيام بهذه المهمة ضمن خططها التنموية وبمشاركة المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص. وعلى المستوى الإقليمي لمجموعة بلدان المنظمة، يمكن للبلدان الأعضاء مواصلة التعاون فيما بينها وتعجيل وتيرته لتقديم المساعدات الفنية والمالية وسائر أشكال المساعدة إلى البلدان الأعضاء الأقل نموا.

وفي هذا السياق، يمكن التركيز على التوصيات العامة التالية والمتعلقة بالمجالات الأساسية السبعة التي وردت في برنامج عمل العقد 2001-2010م لصالح البلدان الأقل نموا:

#### (1) التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

##### على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:

- تمكين الفقراء وتعزيز قدراتهم لتمكينهم من تحسين فرص حصولهم على الفرص الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الأساسية وغيرها من الخدمات والاستفادة منها.
- اعتماد الإصلاحات المناسبة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف بلوغ مستويات مستدامة للنمو الاقتصادي، وخصوصا في القطاعين الضريبي والمالي وتعزيز مشاريع القروض متناهية الصغر لصالح الفقراء.
- تحسين الروابط بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخصوصا بين الزراعة والمشاريع الصغيرة والبسيطة، وتعزيز كفاءة الأسواق من خلال وضع آلية مؤسسية وتنظيمية وإشرافية متكاملة.
- التوزيع العادل لمزايا النمو والتنمية بهدف زيادة فرص اشتراك الفقراء في النشاط الاقتصادي.

##### وعلى مستوى التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة ككل:

- دعم البرامج المشتركة للسياسات القطاعية على نحو يساعد على إرساء توازن مناسب بين الأهداف الاقتصادية وأهداف التنمية الاجتماعية.
- مساعدة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، من خلال توفير الموارد المالية وغيرها، في جهودها الرامية إلى إقامة شبكات فعالة للسلامة الاجتماعية بهدف الحد من انعدام الأمن في تلك البلدان وزيادة مناعتها.

- تيسير قيام بيئة إسلامية خارجية مساعدة على زيادة مشاركة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف واستفادتها من الخدمات والبرامج التي تقدمها تلك المؤسسات.
- تشجيع البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ودعمها في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والانصالات وإرساء البنية الأساسية المادية اللازمة وبناء القدرات بما يساعدها على جني مزايا العولمة والتخفيف من آثارها السلبية.

## (2) الإدارة السليمة على الصعيدين الوطني والدولي

### على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:

- إقامة إطار مؤسسي وقانوني وتنظيمي فعال وعادل ومستقر لتعزيز سيادة القانون وتشجيع المشاركة الفعالة والتعاون الوثيق بين كافة الجهات المعنية على الصعيدين الوطني والمحلي في العملية الإنمائية.
- تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال والتحويل غير المشروع للأموال وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة عن طريق تعزيز قوانين وأنظمة مكافحة الفساد وتطبيقها تطبيقا فعالا.

### وعلى مستوى التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة ككل:

- دعم المشاركة الكاملة والفعالة للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في الحوارات والفعاليات الدولية بشأن التنمية والسلام والأمن ووضع المعايير في جميع المجالات التي تؤثر على تنميتها.
- الاستجابة على نحو مناسب، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والتقنية، لطلبات البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية لأغراض الإدارة السليمة.

## (3) بناء القدرات البشرية والمؤسسية

### على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:

- تعزيز كفاءة الاستثمار في القطاع الاجتماعي من خلال زيادة المخصصات الموازنة لصالح البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والتدريب، والصحة والمرافق الصحية، الخ.
- تيسير الحصول على خدمات تعليمية عالية الجودة من خلال منح الأولوية في الميزانيات الإنمائية للتعليم، ولا سيما التعليم الأساسي والتدريب المهني.
- إرساء نظم صحية وطنية تهتم بوجه خاص بأفقر قطاعات المجتمع من خلال تيسير الحصول على خدمات الرعاية الصحية بما فيها التغذية، والوقاية من الأمراض، والتطعيم، وتوفير المياه النقية، والمرافق الصحية النظيفة.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في استكمال مهمة القطاع العام لإرساء البنية الأساسية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية ضمن إطار تنظيمي مناسب.
- دعم جهود المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التقليدية والمجتمعية، للاستثمار في بناء رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية، ولا سيما للفقراء والمهمشين، من خلال وضع التشريعات الملائمة.
- تحسين السياسات والاستراتيجيات الوطنية بما يتماشى مع الأهداف والأغراض المتفق عليها دوليا في مجالات التعليم والتدريب، والصحة والتغذية، وتخطيط الأسرة والتكامل الاجتماعي.

#### وعلى مستوى التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة ككل:

- تقديم الدعم التقني والمالي لبرامج بناء القدرات المؤسسية والبشرية في البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة وخصوصا في قطاعي التعليم والصحة بتلك البلدان التي تواجه تحديات كبيرة مثل الكوارث الطبيعية.
- مساعدة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، من خلال تزويدها بالدعم التقني والمالي وغيرهما من أشكال الدعم، على إقامة بنية أساسية صحية فعالة وعلى زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية والأدوية والأمصال، وخصوصا تلك المرتبطة بالأمراض المعدية مثل متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا والسل.
- مساعدة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة ودعمها لتطوير شبكات أمان فعالة وآليات التدخل السريع لمواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الناتج منها عن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل المالي.

#### (4) بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية للبلدان الأقل نموا

##### على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:

- تطوير المجالات الحساسة للبنى الأساسية المادية مثل النقل، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتقنيات المعلومات والاتصالات.
- تسهيل اقتناء وتطوير التكنولوجيات الملائمة والمستدامة وتعزيز القدرة على الابتكار من خلال زيادة الاستثمار في برامج البحث والتطوير الوطنية.
- تعزيز القدرات الوطنية على تنظيم المشاريع من خلال إقامة حوار وشراكة فاعلتين بين بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاتساق بين سياسات التجارة والاستثمار والمشاريع، وخصوصا منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل توافر الطاقة معقولة التكلفة بعدة طرق، منها وضع وتعزيز برامج تمويل جديدة في المناطق الريفية، مثل التمويل متناهي الصغر والجمعيات التعاونية للائتمان والترخيص.
- زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة وبرامج التنمية الريفية، والنهوض بالصناعات الزراعية كوسيلة لتحسين التكنولوجيا الزراعية، وزيادة الدخل في الأرياف وتعزيز الروابط بين الزراعة والصناعة.
- تعزيز الاستثمار وتشجيعه بهدف دعم التنمية المستدامة لقطاع الصناعات التحويلية وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في قطاعات التصنيع والقيمة المضافة.
- اعتماد خطط وبرامج متناسقة لإرساء صناعة سياحية مستدامة وتشجيع الاستثمار الخاص في هذا القطاع.

#### وعلى مستوى التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة ككل:

- تقديم الدعم التقني والمالي وضمانات للقطاع الخاص من أجل تحسين وتطوير الجوانب الحساسة من البنى الأساسية المادية في البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة بغية تسهيل التكامل الثنائي والإقليمي الإسلامي وتعزيز التجارة الإسلامية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- دعم جهود البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، من خلال تزويدها بالمساعدة المالية والتقنية وغيرها، للارتقاء بمستويات الاستثمار في البنى الأساسية للبحث والتطوير والتعليم والتدريب بما يساعد على بناء القدرات التكنولوجية المحلية وتعزيز الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير في تلك البلدان ومثيلاتها في البلدان الإسلامية الأخرى.

- تشجيع صناديق رأس المال والشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة لتسهيل حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية والتجارية التي تحتاجها.
- دعم البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في تنمية موارد طاقتها من خلال تزويدها بالمساعدة المالية، وتسهيل الاستثمارات المشتركة للقطاع الخاص فيها، ومعالجة المشاكل التي تواجهها في التعامل مع ارتفاع أسعار وارداتها من الطاقة.
- دعم جهود البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال جملة أمور، منها تسهيل الدخول الحر لمنتجاتها إلى الأسواق الإسلامية، وتزويدها بالتكنولوجيات والممارسات الزراعية الملائمة، وتطوير بنائها الأساسية في مجال الري للتقليل من التصحر والاعتماد على مياه الأمطار.
- تقديم الدعم التقني في مجال رسم الخرائط الجيولوجية وتجميع البيانات الأساسية حول المناطق الغنية بالمعادن في البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة بهدف تشجيع الاستثمارات المشتركة العامة/الخاصة في المشاريع التعدينية.
- تقديم المساعدة المالية والتقنية و/أو أشكال المساعدة الأخرى للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة لدعم جهودها في تعزيز قدراتها في مجال السياحة.

#### (5) تعزيز دور التجارة في التنمية

#### على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:

- دمج السياسات التجارية ضمن السياسات الإنمائية الوطنية بهدف القضاء على الفقر، وتحسين بناء القدرات في مجال السياسة التجارية والمجالات المتصلة بها مثل التعريفات والجمارك والمنافسة والاستثمار والتكنولوجيا.
- إزالة العقبات الإجرائية والمؤسسية التي ترفع من تكاليف الصفقات من خلال عدة أمور، منها تحسين الكفاءة والشفافية، واتخاذ تدابير لتيسير التجارة، وتحسين المعايير ومراقبة الجودة، وتعزيز القدرة التنافسية للمصادر الرئيسية وخصوصا منها صادرات السلع الأولية.
- التعجيل بعملية انضمام البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة التي هي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع ضمان أن تكون هذه العملية أكثر فاعلية وأقل تكلفة وأن تُصمَّم على النحو الذي يوائم أوضاعها الاقتصادية من خلال جملة أمور، منها تبسيط المتطلبات الإجرائية لمنظمة التجارة العالمية.
- الأخذ في الاعتبار عند إبرام ترتيبات التكامل الإقليمي القيود التي تواجه البلدان الأقل نموا، والاستفادة من المرونة التي تتيحها القواعد التجارية متعددة الأطراف فيما يخص ترتيبات التجارة الإقليمية بهدف دعم الاندماج السلس والمجدي لتلك البلدان في الاقتصاد العالمي.

#### وعلى مستوى التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة ككل:

- دعم ومساعدة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، من خلال جملة أمور من بينها المساعدات المالية والتقنية و/أو غيرها من أشكال المساعدة، في جهودها لبناء قدراتها في مجال السياسات التجارية والمجالات الأخرى ذات الصلة مثل التعريفات والجمارك، والمنافسة والاستثمار، وإزالة العقبات الإجرائية والمؤسسية التي ترفع تكاليف المعاملات، واتخاذ تدابير لتيسير التجارة وتحسين المعايير ومراقبة الجودة.
- تسهيل نفاذ الصادرات الرئيسية للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة إلى الأسواق من خلال اعتماد تدابير خاصة للأفضلية التجارية لصالح تلك البلدان بهدف العمل على تحقيق الهدف المتمثل في تمكين كافة صادرات تلك البلدان من النفاذ إلى الأسواق وإعفائها من الرسوم الجمركية ومن الحصص.

- الاستمرار في تقديم مساعدات كافية ومحددة إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في إطار انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة، وتعزيز المساعدة التقنية المقدمة لها من أجل تطبيق الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، وخصوصا تلك المبرمة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.
- تقديم المساعدة المالية الطارئة وقصيرة الأجل، بما في ذلك دعم موازين المدفوعات من خلال المؤسسات المناسبة، بهدف مساعدة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة على مواجهة نتائج الصدمات الخارجية الخطيرة.

#### (6) تقليل الهشاشة وحماية البيئة

##### على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:

- تحديد مواطن الهشاشة الخاصة والتدابير الممكنة للتكيف التي يتعين إدماجها على نحو كامل في الاستراتيجيات الإنمائية للبلد.
- زيادة الجهود المبذولة من أجل عكس اتجاهات فقدان الموارد البيئية الوطنية وضمان التعامل المتكامل مع القيود البيئية والاقتصادية في ضوء الظروف البيئية لكل بلد ومدى فقره وضعفه من خلال عدة أمور، منها تنفيذ التشريعات والخطط الخاصة بإدارة البيئة.
- مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز التدابير الوطنية الخاصة بتخفيف آثار الكوارث وآليات الإنذار المبكر منها والتنوُّب بها.

##### وعلى مستوى التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة ككل:

- تقديم المساعدة المالية والتقنية وأو غيرها من أشكال المساعدة إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في جهودها من أجل حماية البيئة ضمن إطار التنمية المستدامة من خلال عدة أمور، منها تسهيل وتمويل الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها، وتنمية الموارد البشرية، والقدرات المؤسسية، وقواعد البيانات البيئية.
- تنفيذ مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية من خلال عدة أمور، منها ومتى كان مناسباً منح الأولوية إلى البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة في الحصول على الدعم الدولي وكذلك دعم قدرة تلك البلدان على الاشتراك في المفاوضات الدولية في مجال البيئة.
- تقديم المساعدة من أجل التخفيف من آثار الكوارث، وزيادة قدرة البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة على وضع السيناريوهات التي تناسبها لهذا الغرض واتخاذ تدابير وقائية وخطط للطوارئ من خلال عدة أمور، منها دعم وتسهيل مشاركة تلك البلدان في الشبكات الإقليمية والدولية للإنذار المبكر وتخفيف آثار الكوارث والتعامل معها وضمان استفادتها من تلك الشبكات.

#### (7) تعبئة وحشد الموارد المالية

##### على المستوى القومي للبلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة:

- إنشاء أنظمة مالية وطنية تتميز بالكفاءة والكفاية لحفز المدخرات المحلية من خلال عدة أمور، منها تعزيز القواعد التحوطية المنظمة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، واستحداث آليات مالية ابتكارية مثل برامج القروض متناهية الصغر.

● التأكيد من أن أنظمة المعونات وتخفيف الديون ستساعد على تعبئة الموارد المحلية وليس تقويضها من خلال عدة أمور، منها رصد استخدام الموارد الخارجية، بما فيها المساعدات الإنمائية الرسمية، وفعاليتها وانعكاساتها المالية مع التركيز بصورة خاصة على إنتاجية واستدامة الاستثمارات الممولة عن طريق تلك الموارد.

● مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين القدرة على إدارة الديون من خلال عدة أمور، منها التشاور بانتظام مع الدائنين والشركاء الإنمائيين بشأن مشكلة الديون، واستخدام الموارد المفرج عنها من خلال ترتيبات تخفيف الديون وكذلك المصادر الأخرى للتمويل الإنمائي على نحو يمنح العناية الكاملة لمصالح الفقراء.

● تعزيز البيئة التمكينية لاستقطاب مشاريع القطاع الخاص وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصاً إرساء إطار تنظيمي وقانوني داعم للاستثمار الأجنبي المباشر وبناء القدرات المؤسسية لاستخدامه بفاعلية في بناء قدرات العرض.

### وعلى مستوى التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في المنظمة ككل:

● دعم جهود البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة في مجالات تطوير القطاع المالي وإصلاحه.

● دعم وتشجيع البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة على المشاركة في جلسات البحث التفصيلي والمداورات التي تدور بشأن سياسة المعونة الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، وحث البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها بهذا الصدد كما وردت في برنامج العمل.

● اتخاذ خطوات لتخفيف الديون على المستوى الإقليمي الإسلامي فيما يخص ديون البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لمشاكل الديون لدى تلك البلدان، والنظر في اتخاذ إجراءات لتخفيف ديون البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة غير المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

● تشجيع زيادة التدفقات غير الرسمية، بما فيها التدفقات الاستثمارية، إلى البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة من خلال دعم المبادرات المشتركة للقطاعين العام والخاص على المستوى الإسلامي من أجل استثمار رؤوس الأموال في تلك البلدان.

● مساعدة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة على إقامة أجهزة استشارية للاستثمار الأجنبي تكون هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات والدعم الإداري للمستثمرين الأجانب المحتملين.

IMF, *World Economic Outlook, October 2006*, IMF, Washington, D.C. October 2007.

IMF, *WEO Database*, April 2007.

IMF, *International Financial Statistics December 2007*, IMF, Washington, D.C., 2007.

IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook 2006*, IMF, Washington, D.C., 2006.

SESRTCIC (Ankara Centre), *Annual Economic Report on the OIC Countries 2007*, November 2007.

UNDP, *Human Development Report 2007*, United Nations, New York and Geneva, 2007.

UNCTAD, *The Least-developed Countries Report 2007*, United Nations, New York and Geneva, 2007.

World Bank, *Global Development Finance 2007, The World Bank, Washington, D.C., 2007*.

التوزيع الإقليمي لكافة البلدان الأقل نمواً*		الجدول أ-1
آسيا	إفريقيا	
أفغانستان (1) (3) (4)	بنين (3) (4)	أنغولا
بنغلاديش	بوركينافاسو (1) (3) (4)	بورندي (1) (3) (4)
بوتان (1) (4)	جمهورية إفريقيا الوسطى (1) (3) (4)	الرأس الأخضر (2)
كمبوتيا	تشاد (1) (3) (4)	جزر القمر (2) (3)
لاوس (1) (3)	الكونغو (3) (4)	جيبوتي
المالديف (2)	غينيا الإستوائية	إريتريا (3) (4)
ميانمار (3)	غامبيا (3)	إثيوبيا (1) (3) (4)
نيبال (1) (3)	غينيا بيساو (3) (4)	غينيا (3) (4)
اليمن	ليبيريا (3) (4)	ليسوتو (1)
الباسيفيكي	ملاوي (1) (3) (4)	مدغشقر (2) (3)
كيريباتي (2) (4)	موريتانيا (3) (4)	مالي (1) (3) (4)
ساموا (2)	النيجر (1) (3) (4)	موزمبيق (3) (4)
جزر سلومون (2) (4)	ساو تومي وبرينسيبي (2) (3) (4)	رواندا (1) (3) (4)
توفالو (2)	سيراليون (3) (4)	السنغال (3)
فانواتو (2)	السودان (3)	الصومال (3) (4)
تيمور الشرقية (2)	توغو (3) (4)	تنزانيا (3) (4)
الكاريفي	زامبيا (1) (3) (4)	أوغندا (1) (3) (4)
هايتي (2) (3)		
<p>(1) بلد غير ساحلي (2) جزيرة (3) بلد فقير عالي المديونية (4) بلد مصدر للسلع غير النفطية  (*) البلدان المكتوبة بالبنط العريض هي بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي</p>		

إجمالي السكان (مليون)						الجدول 2أ
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
144.45	141.82	139.22	136.62	134.03	131.46	بنغلاديش
7.61	7.40	7.18	6.97	6.85	6.56	بنين
13.42	13.11	12.81	12.42	12.02	11.56	بوركينافاسو
9.26	9.04	8.82	8.60	7.86	7.67	تشاد
0.63	0.61	0.60	0.59	0.58	0.56	جزر القمر
0.75	0.73	0.72	0.71	0.69	0.68	جيبوتي
1.56	1.52	1.48	1.44	1.40	1.36	غامبيا
9.56	9.28	8.99	8.77	8.46	8.21	غينيا
1.63	1.59	1.54	1.49	1.45	1.41	غينيا بيساو
0.35	0.34	0.33	0.32	0.31	0.30	المالديف
12.77	12.48	12.20	11.92	11.66	11.39	مالي
2.89	2.82	2.76	2.70	2.63	2.57	موريتانيا
20.04	19.59	19.13	18.79	18.44	18.07	موزمبيق
12.95	12.56	12.18	11.82	11.46	11.12	النيجر
11.94	11.66	11.39	11.12	10.86	10.60	السنغال
5.59	5.45	5.31	5.18	5.05	4.92	سيراليون
36.22	35.30	34.47	33.60	32.70	31.90	السودان
6.31	6.15	5.99	5.84	5.68	5.53	توغو
29.85	28.82	27.82	26.87	25.97	25.11	أوغندا
26.99	25.93	24.91	23.92	22.97	22.05	اليمن
354.75	346.18	337.83	329.67	321.04	313.00	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة**
731.42	714.28	697.16	680.66	663.91	646.81	كافة البلدان الأقل نموا (**)
1377.47	1351.16	1326.02	1299.79	1272.93	1247.42	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
5461.95	5390.50	5320.26	5248.94	5177.12	5083.26	البلدان النامية
6440.88	6363.44	6286.80	6209.70	6131.83	6031.69	العالم
						البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة كـ٪ من
48.5	48.5	48.5	48.4	48.4	48.4	كافة البلدان الأقل نموا
25.8	25.6	25.5	25.4	25.2	25.1	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
5.5	5.4	5.4	5.3	5.2	5.2	العالم

(\*) باستثناء أفغانستان والصومال حيث لا تتوفر عنهما بيانات كاملة في الفترة قيد الدراسة  
(\*\*) باستثناء أفغانستان، الصومال وتوفالو حيث لا تتوفر حولها بيانات خلال الفترة قيد الدراسة.

الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية (مليار دولار)						الجدول 3أ
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
65.216	61.28	59.12	54.476	49.56	47.194	بنغلاديش
4.76	4.406	4.053	3.565	2.817	2.502	بنين
6.055	5.624	5.114	4.279	3.301	2.815	بوركينافاسو
6.547	5.896	4.421	2.728	1.995	1.711	تشاد
0.402	0.388	0.363	0.325	0.252	0.22	جزر القمر
0.768	0.709	0.666	0.628	0.596	0.577	جيبوتي
0.507	0.461	0.401	0.353	0.37	0.418	غامبيا
3.317	3.331	3.97	3.624	3.21	3.039	غينيا
0.305	0.302	0.27	0.236	0.204	0.199	غينيا بيساو
0.988	0.795	0.806	0.692	0.641	0.625	المالديف
6.191	5.412	4.944	4.429	3.343	3.018	مالي
2.663	1.857	1.495	1.285	1.15	1.122	موريتانيا
7.296	6.636	5.913	4.789	4.094	3.697	موزمبيق
3.55	3.403	2.948	2.736	2.177	1.947	النيجر
9.242	8.615	7.958	6.828	5.352	4.882	السنغال
1.419	1.215	1.073	0.991	0.936	0.806	سيراليون
37.564	27.895	21.691	17.78	14.976	13.38	السودان
2.21	2.112	1.94	1.677	1.479	1.334	توغو
9.443	8.734	6.817	6.243	5.835	5.65	أوغندا
18.7	15.193	13.565	11.869	9.985	9.533	اليمن
187.143	164.264	147.528	129.533	112.273	104.669	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
341.263	291.217	249.426	216.042	188.115	176.435	كافة البلدان الأقل نموا (**)
2906.853	2493.872	2106.149	1795.157	1534.946	1432.025	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
14430.610	12623.183	10922.778	9540.778	8659.405	8480.443	البلدان النامية
48144.466	44688.300	41431.886	36853.274	32812.809	31542.424	العالم
						البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة كـ من
54.8	56.4	59.1	60.0	59.7	59.3	كافة البلدان الأقل نموا
6.4	6.6	7.0	7.2	7.3	7.3	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

(\*) باستثناء أفغانستان والصومال حيث لا تتوفر عنهما بيانات كاملة في الفترة قيد الدراسة  
(\*\*) باستثناء أفغانستان، الصومال وتوفالو حيث لا تتوفر حولها بيانات خلال الفترة قيد الدراسة.

النتائج المحلي الإجمالي للفرد (بالأسعار الجارية بالدولار)						الجدول 4
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
451	432	425	399	370	359	بنغلاديش
625	596	564	511	411	382	بنين
451	429	399	345	275	244	بور كينا فاسو
707	653	502	317	254	223	تشاد
642	633	605	553	438	391	جزر القمر
1028	973	931	890	860	849	جيبوتي
325	304	271	246	265	308	غامبيا
347	359	441	413	379	370	غينيا
187	190	176	158	141	142	غينيا بيساو
2864	2376	2482	2197	2095	2105	المالديف
485	434	405	371	287	265	مالي
921	658	542	477	437	437	موريتانيا
364	339	309	255	222	205	موزمبيق
274	271	242	232	190	175	النيجر
774	739	699	614	493	461	السنغال
254	223	202	191	185	164	سيراليون
1037	790	629	529	458	419	السودان
350	343	324	287	260	241	توغو
316	303	245	232	225	225	أوغندا
693	586	544	496	435	432	اليمن
<b>515</b>	<b>463</b>	<b>425</b>	<b>380</b>	<b>339</b>	<b>334</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء بالمنظمة</b>
462	404	354	314	280	273	كافة البلدان الأقل نموا
2079	1818	1565	1361	1188	1148	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
2639	2339	2051	1815	1671	1667	البلدان النامية
7475	7023	6590	5935	5351	5229	العالم

الجدول 5				هيكل الإنتاج (كـ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط 2000-2005م)
الخدمات	الصناعات التحويلية	الصناعة	الزراعة	
30	16	23	47	افغانستان
52	16	27	22	بنغلاديش
48	9	15	37	بنين
50	12	19	31	بور كينا فاسو <sup>(2)</sup>
39	9	28	34	تشاد <sup>(2)</sup>
40	4	11	49	جزر القمر
80	3	16	4	جيبوتي
54	5	13	33	غامبيا
41	4	35	24	غينيا <sup>(2)</sup>
28	0	12	59	غينيا بيساو
75	8	16	9	المالديف
39	8	24	37	مالي
46	6	27	26	موريتانيا <sup>(2)</sup>
52	13	25	22	موزمبيق
44	7	13	43	النيجر <sup>(2)</sup>
59	16	24	17	السنغال
44	3	11	45	سيراليون <sup>(2)</sup>
33	2	7	60	الصومال
30	8	24	46	السودان <sup>(1)</sup>
37	6	21	42	توغو
46	9	21	33	أوغندا
43	6	44	13	اليمن <sup>(1)</sup>
46	12	26	28	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
42	10	28	30	كافة البلدان الأقل نموا <sup>(2)</sup>
47	16	40	13	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
52	23	37	11	البلدان النامية <sup>(2)</sup>

(1) مصدري نפט (بلدان)  
(2) بلدان مصدرة لسلع أولية غير نفطية (7 بلدان).

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة مئوية)						الجدول 6
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
8	14	8	15.7	28.6		افغانستان
6.7	6.3	6.1	5.8	4.8	4.8	بنغلاديش
4.1	2.9	3.1	3.9	4.5	6.2	بنين
6.4	7.1	4.6	8	4.7	6.6	بوركينا فاسو
1.3	8.6	33.6	14.7	8.5	11.7	تشاد
1.2	4.2	0.2-	2.5	4.1	3.3	جزر القمر
4.5	3.2	3	3.2	2.6	2	جيبوتي
6.5	5.1	7	6.9	3.2-	5.8	غامبيا
2.8	3.3	2.7	1.2	4.2	4	غينيا
2.7	3.2	2.2	0.6-	7.1-	0.2	غينيا بيساو
16.1	4.5-	9.5	8.5	6.5	3.5	المالديف
4.6	6.1	2.4	7.2	4.3	12.1	مالي
11.7	5.4	5.2	5.6	1.1	2.9	موريتانيا
8.5	7.8	7.5	7.9	8.2	13.1	موزمبيق
3.4	6.8	0.7-	4.5	3	7.1	النيجر
3.3	5.5	5.6	6.7	0.7	4.6	السنغال
7.4	7.3	7.4	9.5	27.4	18.2	سيراليون
12.2	8.6	5.1	7.1	5.4	6.2	السودان
1.8	1.2	2.3	5.2	0.2-	2.3-	توغو
5.4	6.7	5.7	4.4	6.9	4.8	أوغندا
3.8	3.7	2.6	3.1	3.9	4.6	اليمن
<b>6.7</b>	<b>6.5</b>	<b>6.0</b>	<b>6.4</b>	<b>5.8</b>	<b>5.6</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
7.1	7.8	7.3	5.8	6.2	7.1	كافة البلدان الأقل نموا
5.8	6.3	6.7	6.6	4.5	1.8	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
7.9	7.5	7.7	6.7	5.0	4.3	البلدان النامية
5.4	4.9	5.3	4.0	3.1	2.5	العالم

متوسط المعدلات السنوية للتضخم (نسبة التغير المئوي لمتوسط مؤشر اسعار المستهلك)						الجدول 7-1
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
12.3	13.2	24.1	5.1			افغانستان
6.3	7	6.1	5.4	3.7	1.9	بنغلاديش
3.8	5.4	0.9	1.5	2.4	4	بنين
2.4	6.4	0.4-	2	2.3	4.7	بوركينا فاسو
7.9	7.9	5.4-	1.8-	5.2	12.4	تشاد
3.4	3	4.5	3.7	3.6	5.6	جزر القمر
3.6	3.1	3.1	2	0.6	1.8	جيبوتي
1.5	3.2	14.2	17	8.6	4.5	غامبيا
33.9	31.4	17.5	12.9	3	5.4	غينيا
1.9	3.4	0.8	3.5-	3.3	3.3	غينيا بيساو
3.5	3.3	6.3	2.8-	0.9	0.7	المالديف
1.9	6.4	3.1-	1.3-	5	5.2	مالي
6.2	12.1	10.4	5.3	5.4	7.7	موريتانيا
13.2	6.4	12.6	13.5	16.8	9.1	موزمبيق
0.1	7.8	0.4	1.8-	2.7	4	النيجر
2.1	1.7	0.5	0	2.3	3	السنغال
9.5	12.1	14.2	7.5	3.7-	2.6	سيراليون
7.2	8.5	8.4	7.7	8.3	4.9	السودان
2.7	6.8	0.4	0.9-	3.1	3.9	توغو
6.6	8	5	5.7	2-	4.5	أوغندا
21.6	11.8	12.5	10.8	12.2	11.9	اليمن
<b>8.3</b>	<b>8.2</b>	<b>6.8</b>	<b>5.5</b>	<b>5.0</b>	<b>4.4</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
9.5	9.8	9.8	14.8	16.2	26.6	كافة البلدان الأقل نموا
7.8	7.0	5.8	7.2	11.0	12.2	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
5.3	5.4	5.6	5.8	5.8	6.7	البلدان النامية

إجمالي الصادرات السلعية (فوب، مليون دولار)						الجدول 8أ
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
275	238	185	210	87	91	افغانستان
12762	8494	7586	6229	5443	5736	بنغلاديش
390	300	290	271	242	591	بكين
419	373	376	248	173	174	بوركينافاسو
2280	1840	111	91	63	75	تشاد
32	24	35	33	28	38	جزر القمر
340	274	252	247	202	236	جيبوتي
37	28	38	18	31	27	غامبيا
1363	1328	560	629	828	543	غينيا
133	109	110	71	95	125	غينيا بيساو
167	99	123	113	91	77	المالديف
387	246	328	215	162	156	مالي
1400	943	803	594	543	548	موريتانيا
2381	1745	1504	1044	682	704	موزمبيق
428	298	222	200	169	162	النيجر
1364	1443	1276	1159	949	784	السنغال
209	196	184	141	106	56	سيراليون
300	250	190	151	113	77	الصومال
5700	4822	3774	2609	1942	1700	السودان
568	364	408	416	249	220	توغو
687	672	574	533	466	452	أوغندا
6459	5606	4076	3724	3271	3370	اليمن
<b>38080</b>	<b>29693</b>	<b>24003</b>	<b>18945</b>	<b>15935</b>	<b>15940</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
97366	74031	54777	42356	36634	34827	كافة البلدان الأقل نموا
1220966	995752	803892	611598	506156	497285	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
5308350	4414480	3644310	2859490	2381770	2212840	البلدان النامية
11961100	10363300	9131810	7516000	6432970	6139530	العالم
						<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة كـ٪ من</b>
39.1	40.1	43.8	44.7	43.5	45.8	كافة البلدان الأقل نموا
3.1	3.0	3.0	3.1	3.1	3.2	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	البلدان النامية
						<b>معدل التغير السنوي</b>
<b>28.2</b>	<b>23.7</b>	<b>26.7</b>	<b>18.9</b>	<b>0.03</b>	<b>1.2</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
31.5	35.1	29.3	15.6	5.2	1.9	كافة البلدان الأقل نموا
22.6	23.9	31.4	20.8	1.8	7.7-	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
20.2	21.1	27.4	20.1	7.6	5.7-	البلدان النامية
15.4	13.5	21.5	16.8	4.8	3.9-	العالم

إجمالي الواردات السلعية (سيف، مليون دولار)						الجدول 9أ
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
3825	3007	1973	1608	1034	566	افغانستان
17892	13851	11590	9835	7848	9012	بنغلاديش
3427	893	897	886	721	622	بنين
1262	1095	1024	863	650	508	بوركتينا فاسو
529	488	412	351	462	366	تشاد
143	114	111	124	96	83	جزر القمر
1555	1207	896	864	669	720	جيبوتي
709	638	577	506	412	399	غامبيا
2251	1872	1140	694	877	499	غينيا
200	213	136	159	102	108	غينيا بيساو
931	745	645	471	391	393	المالديف
2357	2067	1887	1525	1381	1391	مالي
1475	1368	1123	1001	882	711	موريتانيا
2914	2467	2035	1740	1270	1063	موزمبيق
1009	838	588	495	396	325	النيجر
3423	3215	2854	2359	1958	1727	السنغال
560	609	523	602	496	420	سيراليون
798	626	547	422	388	338	الصومال
8558	6689	4086	2714	2168	1864	السودان
2600	590	557	563	397	355	توغو
2131	1702	1494	1375	1074	1006	أوغندا
6949	4800	3984	4404	2777	2466	اليمن
<b>65499</b>	<b>49093</b>	<b>39080</b>	<b>33560</b>	<b>26446</b>	<b>24941</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
117955	92297	74722	62364	50303	48167	كافة البلدان الأقل نموا
1010295	828769	695750	503494	423432	383088	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
4888890	4087930	3487800	2705470	2278880	2140310	البلدان النامية
12383900	10750100	9487200	7749790	6627190	6379300	العالم
						<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة كـ٪ من</b>
55.5	53.2	52.3	53.8	52.6	51.8	كافة البلدان الأقل نموا
6.5	5.9	5.6	6.7	6.2	6.5	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
1.3	1.2	1.1	1.2	1.2	1.2	البلدان النامية
						<b>معدل التغير السنوي</b>
<b>33.4</b>	<b>25.6</b>	<b>16.4</b>	<b>26.9</b>	<b>6.0</b>	<b>4.8</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
27.8	23.5	19.8	24.0	4.4	3.8	كافة البلدان الأقل نموا
21.9	19.1	38.2	18.9	10.5	3.2-	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
19.6	17.2	28.9	18.7	6.5	2.6-	البلدان النامية
15.2	13.3	22.4	16.9	3.9	3.2-	العالم

ميزان الحساب الجاري (مليون دولار)						الجدول 10-أ
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
145-	41	105	138	150-		افغانستان
618	158-	697-	215-	156	390-	بنغلاديش
304-	273-	292-	298-	238-	159-	بنين
625-	661-	541-	379-	328-	315-	بوركينافاسو
121	63	210-	1293-	2002-	576-	تشاد
22-	13-	10-	10-	4-	7	جزر القمر
68-	8	9-	21	9-	20-	جيبوتي
73-	93-	51-	18-	10-	11-	غامبيا
119-	133-	214-	123-	137-	81-	غينيا
17-	11-	8	7-	22-	44-	غينيا بيساو
361-	274-	129-	32-	36-	59-	المالديف
455-	482-	415-	275-	104-	314-	مالي
36-	877-	517-	175-	35	131-	موريتانيا
762-	730-	507-	721-	791-	719-	موزمبيق
267-	253-	208-	153-	142-	93-	النيجر
1112-	694-	488-	422-	298-	213-	السنغال
70-	93-	52-	75-	45-	131-	سيراليون
5431-	2919-	1352-	1369-	1488-	2116-	السودان
268-	234-	184-	150-	132-	169-	توغو
384-	183-	81-	362-	287-	217-	أوغندا
675	246	263	8-	514	507	اليمن
<b>9105-</b>	<b>7723-</b>	<b>5581-</b>	<b>5926-</b>	<b>5518-</b>	<b>5244-</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
9212-	8732-	8930-	10581-	9044-	10011-	كافة البلدان الأقل نموا
258722	215477	113855	81126	42123	62585	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
544200	428000	212600	147600	77300	39400	البلدان النامية

إجمالي الإحتياطي بإستثناء الذهب (مليون دولار)						الجدول 11-أ
2006	2005	2004	2003	2002	2001	
						افغانستان
3806	2767	3172	2578	1683	1275	بنغلاديش
912	657	640	718	616	578	بنين
555	438	669	752	313	261	بوركينافاسو
625	226	222	187	219	122	تشاد
94	86	104	94	80	62	جزر القمر
120	89	94	100	74	70	جيبوتي
121	98	84	59	107	106	غامبيا
	95	110		171	200	غينيا
82	80	73	33	103	69	غينيا بيساو
231	186	204	159	133	93	المالديف
970	855	861	952	594	349	مالي
			415	396	285	موريتانيا
1156	1054	1131	938	803	713	موزمبيق
371	250	258	260	134	107	النيجر
1334	1191	1386	1111	637	447	السنغال
184	171	125	67	85	51	سيراليون
						الصومال
1660	1869	1338	529	249	50	السودان
375	195	360	205	205	126	توغو
1811	1344	1308	1080	934	983	أوغندا
7512	6115	5665	4987	4411	3658	اليمن
21917	17765	17804	15226	11947	9607	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
43669	33165	30178	24292	19853	16355	كافة البلدان الأقل نموا
595188	454451	387788	310008	252644	216676	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
3657663	2901575	2457017	1932014	1524987	1277516	البلدان النامية

إجمالي تكوين رأس المال (% من الناتج المحلي الإجمالي)						الجدول أ12
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
21	17	13	12	14	13	افغانستان
25	24	24	23	23	16	بنغلاديش
18	21	20	18	20	14	بنين
23	25	25	25	26	19	بوركينافاسو
27	27	45	57	39	7	تشاد
11	10	12	12	12	20	جزر القمر
20	19	19	22	17	27	جيبوتي
26	27	19	21	24	18	غامبيا
17	16	14	19	23	17	غينيا
15	13	19	22	16	15	غينيا بيساو
61	42	27	26	28	31	المالديف
21	22	26	16	24	22	مالي
44	46	27	22	24	19	موريتانيا
20	23	27	30	26	20	موزمبيق
19	15	17	16	15	13	النيجر
26	21	21	17	18	11	السنغال
19	14	10	13-	33-	10	سيراليون
20	20	20	20	20	24	الصومال
22	22	20	19	18	7	السودان
20	19	19	18	15	25	توغو
24	23	22	21	20	15	أوغندا
22	20	21	18	20	15	اليمن
<b>24</b>	<b>23</b>	<b>23</b>	<b>22</b>	<b>21</b>	<b>15</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
21	22	21	20	20	16	كافة البلدان الأقل نموا
28	28	26	25	25	26	البلدان النامية

إجمالي المدخرات المحلية (ك٪ من الناتج المحلي الإجمالي)						الجدول 13أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
21	20	20	19	18	12	بنغلاديش
11	12	10	10	11	6	بنين
8	12	11	11	11	6	بوركينافاسو
55	46	22	10	7	1	تشاد
7-	3-	0	0	3-	5-	جزر القمر
10	9	7	12	8	1-	جيبوتي
8	10	10	13	19	3	غامبيا
7	8	9	11	21	15	غينيا
3-	2-	9	0	5	12-	غينيا بيساو
28	43	49	46	45	47	المالديف
18	17	19	16	17	6	مالي
15-	1-	3-	4	2	5	موريتانيا
18	22	20	27	14	14-	موزمبيق
8	3	6	7	7	9	النيجر
10	8	9	7	9	6	السنغال
6-	14-	26-	49-	71-	8	سيراليون
19	19	19	19	19	19	الصومال
18	19	16	13	10	8	السودان
1	2	3	4	1-	14	توغو
9	8	7	5	5	8	أوغندا
21	21	19	18	20	11	اليمن
16	16	14	13	12	9	البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة
16	16	13	14	13	10	كافة البلدان الأقل نموا
31	29	28	27	25	26	البلدان النامية

إجمالي التدفقات المالية (الصافي، مليون دولار)						الجدول 14أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
1805	1816	1193	889	1294	1644	بنغلاديش
260	450	259	189	275	274	بنين
596	610	444	365	335	217	بوركينافاسو
1038	784	985	1118	599	257	تشاد
14.5	13.5	15.2	21.8	22.4	33.2	جزر القمر
83.9	81.6	60.1	55.7	27.6	148.8	جيبوتي
116.7	115.5	68.9	107.5	63.6	62.2	غامبيا
178	226	215	173	186	211	غينيا
60.4	43.1	127.1	43.3	30.1	96.4	غينيا بيساو
85.3	53.9	41	48.5	30.7	23.9	المالديف
781	694	602	575	395	348	مالي
342	288	465	441	305	138	موريتانيا
1207	1367	1106	2394	976	948	موزمبيق
478	563	396	244	216	358	النيجر
675	1029	293	379	303	702	السنغال
354	389	264	288	276	79	سيراليون
244	204	154	178	120	372	الصومال
3978	2420	1836	1037	1059	572	السودان
56	127	81	102	118	205	توغو
1159	1314	1048	815	854	479	أوغندا
40	360	98	283	274	333	اليمن
<b>13552</b>	<b>12949</b>	<b>9751</b>	<b>9747</b>	<b>7759</b>	<b>7502</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
29121	29995	29700	19060	16499	14408	كافة البلدان الأقل نموا
505250	382252	248312	192037	209742	92987	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء كـ/ من:</b>
46.5	43.2	32.8	51.1	47.0	52.1	كافة البلدان الأقل نموا
2.7	3.4	3.9	5.1	3.7	8.1	البلدان النامية

المساعدات الإنمائية الرسمية* (الصافي، مليون دولار)						الجدول 15
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
2775	2188	1591	1300	405	122	أفغانستان
1321	1413	1394	909	1025	2093	بنغلاديش
349	385	295	216	272	267	بنين
660	614	507	471	390	327	بور كينا فاسو
380	321	247	228	185	311	تشاد
25	25	24	32	27	45	جزر القمر
79	64	79	78	58	194	جيبوتي
58	65	63	60	53	97	غامبيا
182	280	240	249	281	292	غينيا
79	77	145	59	59	126	غينيا بيساو
67	28	21	27	25	21	المالديف
691	568	543	466	351	478	مالي
190	181	238	344	267	236	موريتانيا
1286	1246	1037	2201	931	998	موزمبيق
515	541	457	297	256	388	النيجر
689	1055	447	445	413	812	السنغال
343	360	304	353	343	59	سيراليون
236	200	174	191	148	491	الصومال
1829	992	613	343	181	813	السودان
87	59	50	51	43	258	توغو
1198	1198	976	710	790	663	أوغندا
336	253	234	583	458	400	اليمن
<b>13376</b>	<b>12124</b>	<b>9676</b>	<b>9613</b>	<b>6961</b>	<b>9490</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
25538	24159	23351	17595	13467	16358	كافة البلدان الأقل نموا
101104	73840	65424	53896	46964	55323	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء كـ٪ من:</b>
52.4	50.2	41.4	54.6	51.7	58.0	كافة البلدان الأقل نموا
13.2	16.4	14.8	17.8	14.8	17.2	البلدان النامية
						للفرد (بالدولار الجاري)
<b>39</b>	<b>36</b>	<b>29</b>	<b>30</b>	<b>22</b>	<b>30</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
36	35	34	27	21	31	كافة البلدان الأقل نموا
19	14	13	11	9	13	البلدان النامية

(\*) من كافة المانحين، بما فيها الهيئات.

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)						الجدول 16أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
802	449	268	52	79	3	بنغلاديش
21	108	48	18	51	62	بنين
19	14	29	15	9	0	بور كينا فاسو
705	478	713	924	460	9	تشاد
1	0.1-	1	0	1	0	جزر القمر
23	39	14	4	3	0	جيبوتي
52	57	22	43	36	14	غامبيا
102	98	79	30	2	18	غينيا
10	2	4	4	0	2	غينيا بيساو
10	15	14	12	12	6	المالديف
159	101	132	244	122	6	مالي
115	5	214	118	92	7	موريتانيا
108	245	337	348	255	9	موزمبيق
12	26	15	2	23	41	النيجر
54	77	52	78	32	57	السنغال
59	61	9	10	10	32	سيراليون
24	21	1-	0	0	6	الصومال
2305	1511	1349	713	574	31-	السودان
3	57	34	53	64	18	توغو
257	222	202	185	151	6-	أوغندا
266-	144	89-	114	155	131-	اليمن
<b>4574</b>	<b>3729</b>	<b>3446</b>	<b>2967</b>	<b>2131</b>	<b>122</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
7663	9511	10807	6349	6874	549	كافة البلدان الأقل نموا
50180	35508	25562	18909	12008	5950	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
280795	217840	159973	157065	174833	24580	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء كـ٪ من:</b>
59.7	39.2	31.9	46.7	31.0	22.3	كافة البلدان الأقل نموا
9.1	10.5	13.5	15.7	17.7	2.1	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
1.6	1.7	2.2	1.9	1.2	0.5	البلدان النامية

إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)						الجدول أ-17
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
18935	20129	18774	17046	15250	12439	بنغلاديش
1855	1916	1828	1836	1661	1292	بنين <sup>(هـ)</sup>
2045	2049	1736	1548	1495	832	بور كينا فاسو <sup>(هـ)</sup>
1633	1701	1590	1323	1136	529	تشاد <sup>(هـ)</sup>
289	309	293	276	248	189	جزر القمر <sup>(هـ)</sup>
424	428	396	335	263	205	جيبوتي
672	674	634	577	488	369	غامبيا <sup>(هـ)</sup>
3247	3538	3457	3401	3254	2476	غينيا <sup>(هـ)</sup>
693	765	745	699	668	692	غينيا بيساو
368	353	284	272	235	78	المالديف
2969	3320	3114	2827	2910	2468	مالي <sup>(هـ)</sup>
2281	2312	2333	2244	2263	2113	موريتانيا <sup>(هـ)</sup>
5121	5047	4755	5049	4891	4650	موزمبيق <sup>(هـ)</sup>
1972	1967	2067	1784	1587	1726	النيجر <sup>(هـ)</sup>
3793	3825	4367	4086	3644	3744	الننغال <sup>(هـ)</sup>
1682	1728	1604	1440	1292	1197	سيراليون <sup>(هـ)</sup>
2750	2849	2838	2689	2563	2370	الصومال <sup>(هـ)</sup>
18455	19353	18406	17314	16524	14762	السودان <sup>(هـ)</sup>
1708	1836	1702	1573	1395	1281	توغو <sup>(هـ)</sup>
4463	4790	4575	3993	3733	2584	أوغندا <sup>(هـ)</sup>
5363	5488	5375	5225	5087	6352	اليمن
<b>80718</b>	<b>84377</b>	<b>80874</b>	<b>75537</b>	<b>70587</b>	<b>62348</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
157409	162952	157039	146974	138674	124722	كافة البلدان الأقل نموا
722278	747616	701105	652892	615663	413684	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
2742378	2766754	2587927	2366651	2260516	1330061	البلدان النامية
						<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء كـ٪ من:</b>
51.3	51.8	51.5	51.4	50.9	50.0	كافة البلدان الأقل نموا
11.2	11.3	11.5	11.6	11.5	15.1	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
2.9	3.0	3.1	3.2	3.1	4.7	البلدان النامية
(*) البلدان الفقيرة المثقلة بالديون						

إجمالي خدمة الدين (مليون دولار)						الجدول 18أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
791	671	672	727	676	749	بنغلاديش
69	64	60	58	50	38	بنين
46	50	47	44	38	34	بوركينافاسو
61	46	47	26	23	12	تشاد
4	3	3	5	3	1	جزر القمر
18	18	16	12	11	15	جيبوتي
29	38	20	15	14	38	غامبيا
162	172	131	125	105	169	غينيا
33	45	15	11	23	8	غينيا بيساو
34	32	21	22	22	9	المالديف
88	100	77	83	80	68	مالي
67	57	55	54	74	146	موريتانيا
93	83	85	78	90	79	موزمبيق
38	43	33	26	28	99	النيجر
193	336	244	220	213	324	السنغال
25	27	25	22	96	21	سيراليون
0	0	0	0	0	11	الصومال
388	312	272	141	233	50	السودان
17	21	17	13	32	86	توغو
172	103	84	71	50	145	أوغندا
211	223	176	171	259	169	اليمن
<b>2539</b>	<b>2444</b>	<b>2101</b>	<b>1924</b>	<b>2120</b>	<b>2271</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
6340	6031	5194	5334	5444	4280	كافة البلدان الأقل نموا
121102	105190	92409	83923	74133	49872	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
513831	441331	416027	371254	365518	146904	البلدان النامية

الدين طويلة الأجل (مليون دولار)						الجدول 19أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
17938	19186	18083	16404	14741	11658	بنغلاديش
1762	1827	1726	1689	1505	1218	بنين
1920	1905	1598	1409	1315	748	بوركينافاسو
1537	1582	1462	1191	1024	469	تشاد
259	275	265	245	223	176	جزر القمر
389	394	367	305	236	155	جيبوتي
626	622	567	507	453	308	غامبيا
2931	3188	3154	2972	2844	2253	غينيا
671	738	713	662	627	630	غينيا بيساو
307	313	259	223	181	64	المالديف
2843	3136	2910	2518	2642	2337	مالي
2043	2060	2054	1916	1914	1806	موريتانيا
4419	4407	4116	4414	4137	4231	موزمبيق
1803	1823	1926	1650	1475	1487	النيجر
3609	3585	3971	3540	3193	3008	السنغال
1420	1510	1418	1260	1121	940	سيراليون
1882	1949	1936	1860	1795	1926	الصومال
11659	12237	11887	11435	11138	9651	السودان
1469	1609	1485	1323	1192	1081	توغو
4250	4461	4190	3578	3306	2162	أوغندا
4717	4799	4745	4497	4277	5160	اليمن
<b>68455</b>	<b>71606</b>	<b>68830</b>	<b>63599</b>	<b>59339</b>	<b>51469</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
134067	139778	136127	126357	115879	106250	كافة البلدان الأقل نموا
568617	591659	562906	529522	503691	347871	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
2147179	2177971	2062178	1933507	1863304	1094694	البلدان النامية

الديون قصيرة الأجل (مليون دولار)						الجدول 20-أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
688	712	617	572	361	156	بنغلاديش
39	24	29	74	79	55	بنين
21	29	14	13	63	84	بور كينا فاسو
16	23	23	26	23	30	تشاد
30	34	28	30	24	12	جزر القمر
17	13	9	10	12	50	جيبوتي
25	27	33	37	27	16	غامبيا
229	229	166	289	287	172	غينيا
10	11	12	14	18	57	غينيا بيساو
55	41	26	49	54	14	المالديف
17	39	35	144	97	62	مالي
169	162	174	215	244	238	موريتانيا
545	442	430	434	558	345	موزمبيق
41	9	10	28	32	154	النيجر
36	36	156	294	202	421	السنغال
69	22	17	10	19	148	سيراليون
709	726	735	677	627	285	الصومال
6278	6524	5920	5306	4835	4155	السودان
225	201	175	198	146	113	توغو
81	137	149	159	151	140	أوغندا
353	313	229	341	436	1192	اليمن
<b>9652</b>	<b>9754</b>	<b>8987</b>	<b>8919</b>	<b>8295</b>	<b>7899</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
17869	16782	15159	14945	16715	13073	كافة البلدان الأقل نموا
125678	117403	95615	83898	80403	58883	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
546020	492739	418884	337335	321931	200715	البلدان النامية

قروض صندوق النقد الدولي (مليون دولار)						الجدول 21-أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
308	231	74	71	149	626	بنغلاديش
53	65	73	73	77	18	بنين
104	115	125	126	117	0	بور كينا فاسو
79	96	106	107	89	30	تشاد
0	0	0	1	1	0	جزر القمر
19	21	20	21	16	0	جيبوتي
21	25	35	32	26	26	غامبيا
87	122	136	139	123	51	غينيا
12	16	21	23	23	5	غينيا بيساو
0	0	0	0	0	0	المالديف
109	145	169	166	171	69	مالي
69	90	104	113	105	70	موريتانيا
157	197	209	200	196	74	موزمبيق
128	135	131	106	81	85	النيجر
148	204	240	253	248	314	السنغال
192	196	169	169	152	108	سيراليون
160	174	166	152	141	159	الصومال
518	593	599	573	551	956	السودان
14	27	42	52	57	87	توغو
131	192	236	257	275	282	أوغندا
292	376	401	386	374	0	اليمن
<b>2600</b>	<b>3020</b>	<b>3056</b>	<b>3019</b>	<b>2971</b>	<b>2960</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
5464	6394	6189	6031	5559	5378	كافة البلدان الأقل نموا
27971	38555	42561	39473	31585	6909	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
49179	96044	106865	95809	75281	34652	البلدان النامية

الديون الحكومية والمضمونة حكومياً (مليون دولار)						الجدول 22أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
17938	19186	18083	16404	14741	11658	بنغلاديش
1762	1827	1726	1689	1505	1218	بنين
1920	1905	1598	1409	1315	748	بور كينا فاسو
1537	1582	1462	1191	1024	469	تشاد
259	275	265	245	223	176	جزر القمر
389	394	367	305	236	155	جيبوتي
626	622	567	507	435	308	غامبيا
2931	3188	3154	2972	2844	2253	غينيا
671	738	713	662	627	630	غينيا بيساو
307	313	259	223	181	64	المالديف
2843	3136	2910	2518	2642	2337	مالي
2043	2060	2054	1916	1914	1806	موريتانيا
3727	3596	3207	2902	2587	4211	موزمبيق
1771	1784	1881	1596	1413	1226	النيجر
3467	3440	3921	3506	3143	2948	السنغال
1420	1510	1418	1260	1121	940	سيراليون
1882	1949	1936	1860	1795	1926	الصومال
11163	11741	11391	10939	10642	9155	السودان
1469	1609	1485	1323	1192	1081	توغو
4250	4461	4190	3578	3306	2162	أوغندا
4717	4799	4745	4497	4277	5160	اليمن
<b>67093</b>	<b>70115</b>	<b>67330</b>	<b>61503</b>	<b>57163</b>	<b>50632</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
131205	137439	133940	123825	113532	105396	كافة البلدان الأقل نموا
413557	464460	455609	427618	402877	329158	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
1361634	1513473	1468901	1389415	1325664	1034699	البلدان النامية

نسبة الدين إلى إجمالي الدخل القومي(%)						الجدول 23-أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
30	33.7	34.3	34.3	31.4	40.4	بنغلاديش
43.5	47.8	52	66	70.7	71.5	بنين
39.6	42.6	41.5	48.4	53.2	26.7	بور كينا فاسو
36.8	47.1	71.9	68.8	67.6	30.7	تشاد
75.1	85.7	90.7	110	112.3	75.6	جزر القمر
54.7	58.6	58.7	55.3	44.9		جيبوتي
150.7	176.8	182.2	166	123.6	126.7	غامبيا
100.2	88.8	96.1	107.3	110.3	92.8	غينيا
239.6	295.9	331.5	362.9	365.1	296.6	غينيا بيساو
49.8	48	43.5	45	40.1	40.2	المالديف
58.5	71	74.1	91.1	118.1	102.6	مالي
119.1	143.3	173.7	175.9	207.8	196.4	موريتانيا
82.3	90.6	103.6	128.8	144.1	200.4	موزمبيق
58.1	64.7	76.1	83.1	82.2	71.2	النيجر
46.9	51.2	69.5	83.9	81.2	68	السنغال
144.9	166.3	166.6	158.9	165.6	206.4	سيراليون
					283.9	الصومال
72.1	97.5	113.9	124.5	138.6	119.1	السودان
78.8	90.3	98.1	108.1	107.4	80.2	توغو
52.2	71.8	74.8	70	67.4	61.1	أوغندا
40	47.1	54.2	57.8	58.5	132.6	اليمن
<b>51.0</b>	<b>59.4</b>	<b>65.0</b>	<b>69.2</b>	<b>69.2</b>	<b>78.7</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
60.2	72.3	80.7	85.0	85.2	91.8	كافة البلدان الأقل نموا
40.9	48.3	52.6	57.2	58.4	54.4	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
28.7	34.3	37.8	39.2	39.2	36.2	البلدان النامية

نسبة الدين إلى الصادرات (%)						الجدول 24أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
128.1	155.9	166.2	173	169.3	427.9	بنغلاديش
	218.4	231.7	264.1	264.5	277.9	بنين
				468.8	164.3	بور كينا فاسو
					192.9	تشاد
					392	جزر القمر
						جيبوتي
279.4	274.3	275.5			217.5	غامبيا
	410.3	398.9	414.6	381.1	294.3	غينيا
	684.9	789.5	879.1	862.7	2554	غينيا بيساو
75.1	50.7	48.2	54.2	49.7	42.4	المالديف
	240.7	237.3	234.2	296.8	449.3	مالي
					432.9	موريتانيا
233.7	274.8	331.6	410.4	455.9	1550.9	موزمبيق
	328.2	465.7	506.9	446.8	304.7	النيجر
	134.8	185	216.8	211.6	230	السنغال
620.9	707.5	784.9	1162	1410	568.8	سيراليون
						الصومال
307.8	369	483.5	562	671.3	2574.9	السودان
	194.7	200.8	251	275.4	177.2	توغو
238.8	322	393.7	347.2	348.1	1453.1	أوغندا
65.3	85.3	95.6	100.2	101.6	209.9	اليمن
<b>237.0</b>	<b>229.9</b>	<b>260.4</b>	<b>281.6</b>	<b>286.6</b>	<b>456.3</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
211.0	239.2	282.3	299.0	305.1	523.6	كافة البلدان الأقل نموا
124.1	125.8	146.0	158.4	161.5	193.6	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
73.6	91.2	108.3	119.4	120.6	181.8	البلدان النامية

الجدول 25أ خدمات الدين إلى صادرات السلع والخدمات (%)						
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
5.3	5.2	5.9	7.4	7.5	25.8	بنغلاديش
	7.2	7.6	8.4	7.9	8.2	بنين
				11.8	6.8	بور كينا فاسو
					4.4	تشاد
					2.3	جزر القمر
						جيبوتي
12	15.2	8.9			22.2	غامبيا
	19.9	15.1	15.2	12.3	20	غينيا
	40.2	16.1	13.9	30.1	31.1	غينيا بيساو
6.9	4.7	3.6	4.4	4.6	4.8	المالديف
	7.2	5.8	6.8	8.2	12.3	مالي
					29.8	موريتانيا
4.2	4.5	5.9	6.3	8.4	26.2	موزمبيق
	7.1	7.5	7.4	7.9	17.4	النيجر
	11.8	10.4	11.7	12.3	19.9	السنغال
9.2	11.2	12.4	17.5	104.6	10.1	سيراليون
						الصومال
6.5	6	7.2	4.6	9.5	8.7	السودان
	2.2	2	2.1	6.4	11.9	توغو
9.2	6.9	7.2	6.1	4.7	81.4	أوغندا
2.6	3.5	3.1	3.3	5.2	5.6	اليمن
<b>7.5</b>	<b>6.7</b>	<b>6.8</b>	<b>7.2</b>	<b>8.6</b>	<b>16.6</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
8.5	8.9	9.3	10.9	12.0	18.0	كافة البلدان الأقل نموا
20.8	17.7	19.2	20.4	19.4	23.3	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
13.8	14.6	17.4	18.7	19.5	20.1	البلدان النامية

فوائد الدين إلى صادرات السلع والخدمات(%)						الجدول 26أ
2005	2004	2003	2002	2001	1990	
1.6	1.6	1.6	1.8	2	6.9	بنغلاديش
	2.2	2.3	3.7	2.8	3.8	بنين
				4	3.1	بور كينا فاسو
					1.9	تشاد
					1.8	جزر القمر
						جيبوتي
4.4	3.7	3.9			7.2	غامبيا
	5.1	4	4.4	4.3	7	غينيا
	9	4.7	4.7	12.8	22.5	غينيا بيساو
2	1.2	0.9	1.1	1.3	1.5	المالديف
	2	1.5	2	1.9	4.4	مالي
					9.7	موريتانيا
1.4	1.7	1.8	2.2	1.7	12.6	موزمبيق
	2.2	2.5	2.4	2.1	6.3	النيجر
	2.6	3.3	3.9	3.8	7.9	السنغال
4.7	5.4	5.2	7.2	12.2	4.4	سيراليون
						الصومال
1.1	1.5	1.5	1.3	1.7	5.9	السودان
	0.4	0.3	0.4	2.1	6	توغو
1.9	2.5	2.4	2.2	1.6	20.2	أوغندا
0.8	1.1	1	1.2	1.5	2.9	اليمن
<b>2.1</b>	<b>1.9</b>	<b>1.9</b>	<b>2.1</b>	<b>2.4</b>	<b>6.0</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
2.1	2.1	2.5	2.8	2.4	6.7	كافة البلدان الأقل نموا
5.2	4.0	4.7	5.0	6.3	9.1	بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
3.1	3.4	4.3	4.8	5.9	8.7	البلدان النامية

مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية 2005م							الجدول أ-27
مؤشر التنمية البشرية المعدل <sup>(5)</sup>	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية <sup>(4)</sup>	قيمة مؤشر التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد 2005م	معدل الالتحاق بالمدارس 2005م <sup>(2)</sup>	معدل تعليم الكبار 2005م <sup>(1)</sup>	توقع الحياة عند الولادة 2005م (سنة)	
<b>البلدان متوسطة التنمية البشرية</b>							
1-	100	0.741	5261	65.8	96.3	67.0	المالديف
10	134	0.561	1993	46.4		64.1	جزر القمر
5-	137	0.550	2234	45.6	51.2	63.2	موريتانيا
0	140	0.547	2053	56.0	47.5	63.1	بنغلاديش
10-	147	0.526	2083	37.3	60.9	57.4	السودان
15-	149	0.516	2178	25.3		53.9	جيبوتي
1-	152	0.512	1506	55.0	53.2	57.8	توغو
16	153	0.508	930	55.2	54.1	61.5	اليمن
2-	154	0.505	1454	63.0	66.8	49.7	أوغندا
9-	155	0.502	1921	50.1		58.8	غامبيا
<b>البلدان منخفضة التنمية البشرية</b>							
9-	156	0.499	1792	39.6	39.3	62.3	السنغال
30-	160	0.456	2316	45.1	29.5	54.8	غينيا
2-	163	0.437	1141	50.7	34.7	55.4	بنين
17-	170	0.388	1427	37.5	25.7	50.4	تشاد
16-	172	0.384	1242	52.9	38.7	42.8	موزمبيق
8-	173	0.380	1033	36.7	24.0	53.1	مالي
1-	174	0.374	781	22.7	28.7	55.8	النيجر
4-	175	0.374	827	36.7		45.8	غينيا بيساو
17-	176	0.370	1213	29.3	23.6	51.4	بوركينافاسو
5-	177	0.336	806	44.6	34.8	41.8	سيراليون
		<b>0.473</b>	<b>1709.6</b>	<b>44.8</b>	<b>35.5</b>	<b>55.5</b>	<b>البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة</b>
		0.509	1988.7	49.4	58.6	55.6	كافة البلدان الأقل نموا
		0.691	5282	64.1	76.6	66.1	البلدان المتقدمة
		0.743	9543	67.8	78.6	68.1	العالم
<p>(1) نسبة من هم في سن 15 فأكثر</p> <p>(2) نسبة تشمل التعليم الأساسي والثانوي والعالي</p> <p>(3) بتعادل القيمة الشرائية للدولار</p> <p>(4) تم حسابه لمجموعة مكونة من 177 بلد</p> <p>(5) الترتيب حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بتعادل القوة الشرائية للدولار) ناقصا الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية. وتشير البيانات الموجبة إلى ترتيب البلد من حيث مؤشر التنمية البشرية أفضل من مثيله من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، والعكس صحيح.</p>							

مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفقر البشري 2005م								الجدول 28-أ	
عدد السكان الذين يعانون من الفقر البشري (مليون)	عدد السكان (مليون) 2005م	قيمة مؤشر الفقر البشري (%) <sup>(3)</sup>	ترتيب البلد حسب مؤشر الفقر البشري <sup>(2)</sup>	الأطفال الناقصي الوزن دون سن الخامسة (%)	السكان المحرومين من مصادر المياه النقية (%)	معدل أمية الكبار، (%)	نسبة من لا يتوقع بلوغهم سن الأربعين عند الولادة، (%)		
								البلدان متوسطة التنمية البشرية	
0.06	0.34	17.0	42	30	17	3.7	12.1	المالديف	
0.19	0.61	31.3	61	25	14		15.3	جزر القمر	
1.11	2.82	39.2	87	32	47	48.8	14.6	موريتانيا	
57.44	141.82	40.5	93	48	26	52.5	16.4	بنغلاديش	
12.14	35.30	34.4	69	41	30	39.1	26.1	السودان	
0.21	0.73	28.5	59	27	27		28.6	جيبوتي	
2.34	6.15	38.1	83	25	48	46.8	24.1	توغو	
9.85	25.93	38.0	82	46	33	45.9	18.6	اليمن	
10.00	28.82	34.7	72	23	40	33.2	38.5	أوغندا	
0.62	1.52	40.9	94	17	18		20.9	غامبيا	
								البلدان منخفضة التنمية البشرية	
5.00	11.66	42.9	97	17	24	60.7	17.1	السنگال	
4.85	9.28	52.3	103	26	50	70.5	28.6	غينيا	
3.52	7.40	47.6	100	23	33	65.3	27.9	بنين	
5.14	9.04	56.9	108	37	58	74.3	32.9	تشاد	
9.91	19.59	50.6	101	24	57	61.3	45.0	موزمبيق	
7.04	12.48	56.4	107	33	50	76.0	30.4	مالي	
6.87	12.56	54.7	104	40	54	71.3	28.7	النيجر	
0.71	1.59	44.8	99	25	41		40.5	غينيا بيساو	
7.32	13.11	55.8	106	38	39	76.4	26.5	بوركينافاسو	
2.82	5.45	51.7	102	27	43	65.2	45.6	سيراليون	
147.14	346.18	مجموع البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر							
42.5	نسبة الفقراء في البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة								
<p>(1) نسبة من هم في عمر 15 عاما فأكثر</p> <p>(2) تم حسابه لمجموعة مكونة من 108 بلد نامية</p> <p>(3) ك٪ من مجموع السكان</p>									